

قضية الحكم بغير ما أنزل

الله عز وجل.

تأليف

د. أحمد محمود كريمة

أستاذ الفقه المقارن المساعد

جامعة الأزهر - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

الحمد لله العزيز القائل في قرآنه المجيد ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ والصلاة والسلام على عبده ومصطفاه سيدنا محمد بن عبد الله أرسله ربه ﴿شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً﴾ ورضى الله - تبارك وتعالى - عن آله وأصحابه وأحبابه وأتباعه ﴿أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون﴾.

وبعد،،،

فإن الإسلام دين الله رب العالمين، حملة النبيون والمرسلون - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - من لدن آدم إلى محمد - عليهما الصلاة والسلام -، يلسمنا شافياً للبشرية، وسراجاً هادياً للإنسانية في حياتها، وإيماناً صحيحاً خالصاً في عقيدتها، وضياءاً في أعمالها، وصراطاً مستقيماً في معاملاتها، وميزاناً قوياً في سلوكياتها.

لذلك كان وسيظل الدين أجل نعم المنعم الوهاب - تقدر صفاته -.

وقد مر الدين منذ بدء الخليقة بأطوار حتى استوى وكمل بالبعثة المحمدية الخاتمة للنبوات والرسالات، ومن المعلوم أن سبل الإلتزام بالدين الحق قد تحفه الغواية والضلالة، وتعرضه العقبات، وتقف دونه

الحوائل، ويمرر في جنباته ومنعطقاته ﴿شَاطِئِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه وليقتربوا ما هم مقتربون ﴿الآية ١١٢ وما بعدها من سورة الأنعام.

فتضيغ حقائق، وتغيب جواهر بين الركام، وتتشابه أشباح في الظلام!! ويصبح الدين الحق عرضة للاجتراء من كارهيه وللإفتراء من منسوبيه!!

وديننا الحق - كما هو معلوم لدى بصر وبصيرة، جوهرة نفيسة، دواء لكل داء، أشنبه بين أفراد فغالي به فريق فشوهوه، وفرط به أفراد فعابوه!.

ولصد عوادى (الاجتراء والإفتراء) عن الدين الحق، جاء هذا البحث مساهمة متواضعة، من وجهة نظر (الفقه المقارن) حسب نهجه المعروف من ذكر الآراء في المسألة وعرض الأدلة لكل واتباعها بالمناقشة وبيان الرأي الراجح ومستنده، وذلك في افتتاحية وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

وقد اعتنيت بالرجوع إلى المصادر التراثية وقد أذكر المعاصرة استثناسا ومما أنبه عليه أن ذكر رأى المخالف في مسألتنا هذه بالرأى إنما من باب التجوز في العبارة، وأسमित البحث «قضية الحكم بغير ما أنزل الله - عز وجل -».

والله - سبحانه وتعالى - أضرع إليه : اللهم ارزقنا نورا نمشى به فى
الظلمات، وهب لنا فرقانا نميز به بين التشابهات، ووفقنا أن نحرز
الاجرين معا: أجر الاجتهاد، وأجر إصابة الحق، واغفر لنا يا ربنا ما زل به
القلم أو الفكر، ولا تكلنا إلى أنفسنا طرفة عين ولا أقل من ذلك.
آمين.

١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م

المكتور/ أحمد محمود كريمه

أستاذ الفقه المقارن المساعد

قسم الشريعة الإسلامية

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين جامعة الأزهر. القاهرة.

تمهيد

مداخل إلى الحكم والتحاكم

من الأسس التي يجب ذكرها في « قضية الحكم بغير ما أنزل الله - عز وجل - » بيان المعنى المراد من الحكم والتحاكم، وحكمه، وهو ما أتناوله في السطور التالية :-

المطلب الأول

معنى الحكم والتحاكم

الحكم: لغة: القضاء، وأصله المنع، يقال :- حكم الله أى قضاؤه بأمر والمنع من مخالفته^(١)

ولتعريف الحكم إصطلاحاً يقيّد بالشرعى، ويعنى به :- خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخيير أو وضعاً^(٢).

يفهم من هذا - فى الجملة - أنه لا حاكم إلا الله وحده، فأصل الأحكام كلها من الله - سبحانه - وقول الرسول - ﷺ - إخباراً عن الله - تعالى - فاللّلال ما أحله الله - تعالى - والحرام ما حرّمه الله - تعالى - والدين ما شرعه الله - تعالى - فالحكم له وحده^(٣).

التحاكم: لغة: إجازة حكم الحاكم^(٤)

ولا يخرج المعنى الإصطلاحى عن اللغوى - غالباً -.

(١) المصباح مادة وحكم

(٢) إرشاد الفحول ص ٦، مسلم الثبوت ٥٤/١، جمع الجوامع ٣٥/١.

(٣) مذكرة أصول الفقه للشنقيطى ص ٥٣.

(٤) لسان العرب ٩٥٢/٢، مختار الصحاح ص ١٦٥.

المطلب الثاني

مفهوم الحكم بما أنزل الله تعالى.

من المقرر شرعا أن الحكم والتحاكم بشرع الله - عز وجل - يجب قبوله والاذعان والحكم به، والنصوص الشرعية واضحة كل الوضوح منها:

أ - قول الله - عز وجل - ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١)

ب - قوله - جل شأنه - ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (٢)

ج - قوله - تقديست صفاته - ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (٣)

د - قوله - تباركت أسماؤه - ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ (٤)

هـ - قوله - تعالى - ﴿إِنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ...﴾ (٥)

(٢) الآية ٣٦ من سورة الاحزاب .

(٤) الآية ٤٩ من سورة المائدة .

(١) الآية ٥١ من سورة النور .

(٣) الآية ٦٥ من سورة النساء .

(٥) الآية ٦٢ من سورة النساء .

و- قوله - سبحانه - ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي
وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١)

وجه الدلالة: أن التشريع حق خالص الله - عز وجل - يبلغه رسوله
محمد - ﷺ - بوحى من الله - سبحانه - وليس لأحد أن يقول فى شئ
حل، ولا حرم، إلا من جهة العلم، وجهة العلم الخبير فى الكتاب أو
السنة أو الإجماع أو القياس^(٢)، فالحكم الله وحده، ورسله يبلغون
عنه، فحكمهم حكمه، وأمرهم أمره، وطاعتهم طاعته، فإن ذلك هو
حكم الله على خلقه^(٣)، والتحليل والتحريم إنما هو الله - عز وجل -
وليس لأحد أن يقول أو يصرح بهذا فى عين من الأعيان، إلا أن يكون
البارئ - تعالى - يخبر بذلك عنه^(٤).

وعلى ضوء ما سلف فإن معنى الحكم بما أنزل الله - تعالى - المستمد
من القرآن الكريم، ومن السنة النبوية الصحيحة، فكلاهما وحى الله -
عز وجل - يستمد التشريع، منه، وقد أوجب الشارع الاحتكام إلى
شرعه، ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا
وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾^(٥)،
﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الدِّينِ لَا
يَعْلَمُونَ﴾^(٦)

(١) الآية ٣ من سورة المائدة.

(٢) الرسالة للإمام الشافعى ص ٣٩.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٥/٣٦٣.

(٤) تفسير القرطبي ١٠/١١٦.

(٥) سورة الشورى: ١٣.

(٦) سورة المجاثية: ١٨.

المطلب الثالث

حدود وضوابط الحكم بغير ما أنزل الله تعالى.

ليس مطروحاً في هذا البحث حكم من رفض الحكم والتحاكم إلى الشريعة الإسلامية مختاراً واختار التحاكم إلى غيرها من المسلمين، فالرافض الجاحد المنكر المختار حكمه واضح، قال الله - عز وجل - ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيداً﴾^(١)، فهذا عرف حكم الله - تعالى - وله اختبار إلا أنه عدل عن حكم الله - تعالى - مختاراً إلى غيره^(٢)، وعلى هذا فإن القضية - محل البحث - تتناول الفروق بين الجاحد المنكر المختار، وبين المؤمن المقر المقصر، من جهة التكفير من عدمه.

وضوابط وحدود الحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - تقصيراً أهمها:-

- ١ - أن يكون الترك لا على وجه الاستحلال.
 - ٢ - أن يكون الترك لا على وجه التفضيل - اعتقاداً..
 - ٣ - وجود مقتضيات للترك ومن ذلك الضرورة.
- وقد فقه علماء الشرع المطهر هذا فمما قرروه: أن حق الله - تعالى - المجمع عليه إن ترك فهو حرام بالإجماع ويعصى فاعله - أى الترك - ويكون آثماً، ويترتب عليه الكفر إن كان الترك جحداً مع كونه فرضاً

(١) الآية ٦٠ من سورة النساء.

(٢) راجع سبب نزول: الطبري ٨ / ٥٠ / ٥

معلوما من الدين بالضرورة، أو الإثم والعقوبة إن كان الترك مكسلا^(١)،
أما المختلف فيه فإن كان تاركه معتقدا جواز ذلك فلا شيء فيه، وإن كان
معتقداً بتحريمه فهو آثم^(٢).

قررنا أن الواجب يباح تركه للضرورة، إذ المجهود في الشريعة دفع
الضرر بترك الواجب إذا تعين طريقا لدفع الضرر^(٣)، ومن ثم كانت
المسامحة في ترك الواجب أوسع من المسامحة في فعل المحرم، واعتناء
الشرع بالنهايات فوق اعتناؤه بالمأمورات^(٤)، لهذا قال رسول الله ﷺ:
«إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما
استطعتم»^(٥).

وقررنا أن «الحاجة تنزل منزلة الضرورة في إباحة المحظور»^(٦)،
«الشريعة جميعها مبنية على أن المفسدة المقتضية للتحريم إذا عارضها
حاجة راجحة أبيع المحرم»^(٧)، «إن عجز عنه - أي التحاكم للشرع -
كان تحكيم غيره من باب غداء المضطر إذا لم يجد ما يقينه إلا من المتبة
والدم، وأحسن أحواله أن يكون من باب التراب الذي إنما يتمم به عند
العجز عن استعمال الماء الطهور»^(٨).

(١) حاشية ابن عابدين ٢٣٥/١، جواهر الإكليل ٣٥/١، التبصرة ١٨٨/٢، الفواكه الدواني
٢٧٦/٢.

(٢) للنثور في القواعد ١١٠/٣، ٣٢٣.

(٣) جواهر الإكليل ٣٥/١، للنثور ١٤٠/٢، للفتى ٤٤٧/٢.

(٤) للنثور ٢٧٢/٣، ٣٩٧، وما بعدها.

(٥) فتح الباري ٢٥١/١٣، صحيح مسلم ١٨٣٠/٤.

(٦) الأشباه والنظائر للسيوطي ٨٨/١.

(٧) القواعد النورانية لابن تيمية ص ١٩٠.

(٨) مدارج السالكين لابن القيم ٤٥٦/٢.

المبحث الأول

مضار التكفير بغير وجه حق وفيه مطلبان

المطلب الأول

عقوبات التكفير بغير حق

لما كان التكفير من الأمور الخطيرة فقد جعل الشرع فيه بالنسبة للمكفر إن كان بغير حق الإثم والمؤاخذه الأخروية، والعقوبة الدنيوية - كذلك - ومنها:

أولاً: ما قاله النبي ﷺ «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها فإن كان كما قال، وإلا رجعت عليه»^(١).

ثانياً: التعزيز: فمن نسب أحداً إلى الكفر، أو قذفه بوصف يتضمن معنى الكفر كيهودى ونصرانى ومجوسى وما أشبه فإنه يعذر، وقد اتفق الفقهاء على هذا^(٢).

* * *

(١) أخرجه البخارى ومسلم: فتح البارى ١٠/٥١٤ طبعة السلفية، صحيح مسلم ٧٩/١ طبعة الحلبي من حيث أبى هريرة (رضى الله عنه).

(٢) حاشية ابن عابد من ١/٥٨٢، ٣/١٨٣، مواهب الجليل ٦/٣٠٣، حاشية العبدوى ١/٣٧٣، مفتى المحتاج ١/٣٤٠، كشف القناع ٢/١١٧ وما بعدها، ٦/١١٢.

المطلب الثاني

التعزز من تكفير المسلم

الأصل بقاء المسلم على إسلامه حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك لقوله ﷺ «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم له ما لنا وعليه ما علينا»^(١).

ولا خلاف بين الفقهاء في أنه لا ينبغي أن يكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن أو كان في كفره خلاف ولو كان رواية ضعيفة^(٢)، وأن ما يشك في كفره لا يحكم به، فإن المسلم لا يخرج من الإيمان إلا جحود ما أدخله فيه، إذ الإسلام الثابت لا يزول بالشك لأن الإسلام يعلو فإن كان في المسألة وجوه توجب التكفير، وجه واحد يمنع التكفير، فعلى المفتي أن يميل إلى الوجه الذي يمنع التكفير، لعظم خطره وتحسينا للظن بالمسلم ولأن الكفر نهاية في العقوبة فيستدعى نهاية في الجناية ومع الشك والاحتمال لا نهاية^(٣).

واتفق الفقهاء على أنه لا يفتى بردة المسلم إذا قال قولا أو فعل فعلا يحتمل كفره وغيره^(٤).

والأصل فيما سبق: نصوص وأدلة شرعية منها:

(١) أخرجه البخاري عن حديث أس بن مالك: فتح الباري ١/٤٩٦ طبعة السلفية.

(٢) حاشية ابن عابد بن ٢/٢٨٩.

(٣) المرجع السابق ٣/٢٨٥.

(٤) الجناية على الدين د/ إيناس عباس (نشر مجلة الشريعة والبحوث الإسلامية الكويت) ص

١. من القرآن الكريم:

قوله - تعالى - ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ۖ ﴾ (١).

وجه الدلالة: أن الإنسان إذا أعلن إسلامه بأى إعلان شرعى معتبر كقوله (السلام عليكم) لأن سلامه بتحيةة الإسلام مؤذن بطاعته وانقياده. فيقبل إسلامه لأن الأحكام تناط بالمظان والظواهر لا على القطع وإطلاع السرائر (٢).

ب - قوله - تعالى - ﴿ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْمُسْؤُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ۖ ﴾ (٣).

وجه الدلالة: نهى الله - تعالى - المسلمين عن اللمز (٤) والنبز (٥) للمسلم ودم فاعله وذلك كقوله (يا يهودى)، و (يا نصرانى)، و (يا فاسق) وما أشبه ذلك والنهى نقيض التحريم والذم نقيض الإقلاع والترك (٦).

ج - قوله - تعالى - ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ۖ ﴾ (٧).

(١) سورة النساء: ٩٤.

(٢) تفسير القرطبي ٢١٨/٥ طبعة دار الكتب العلمية، الرازى ٣٩٤/٥ طبعة الفند العربى.

(٣) الآية ١١ من سورة الحجرات.

(٤) اللمز ذكر ما فى الإنسان من العيب فى غيبته: تفسير الرازى ٣٨٧/١٤ طبعة الفند العربى.

(٥) التنابز: مجرد التسمية: المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق: تفسير القرطبي ٢١٤/١٦ وما بعدها طبعة دار الكتب العلمية.

(٧) الآية ١٢ من سورة الحجرات.

وجه الدلالة: إن محل التحذير والنهي إنما عن تهمة لا سبب لها^(١)
 كمن اتهم بالفاحشة أو شرب الخمر ولم يظهر عليه ذلك^(٢) فتكفير
 المسلم أولى وأدعى في التحذير والنهي متى فقد اليقين.

د - قوله - تعالى - ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ
 وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا
 يُفْلِحُونَ﴾^(٣).

وجه الدلالة: نهى الله - تعالى عن اختلاق الكذب ونسبته إليه
 بدعوى التحليل والتحريم وهذا وإن كان في الأمور الفروعية^(٤) الظاهرة
 فالتكفير الذي يمس أصول الدين من باب أولى.

(١) تفسير القرطبي.

ومن الأمور العقوبة المتفق عليها أنه: لا اثر للظن في الأمور الثابتة بيقين، ولذا من القواعد
 الفقهية (ما ثبت بيقين لا يرتفع إلا بيقين).

للشور للزر كشي ١٣٥/٣ وما بعدها، طبعة الكويت، الأشباه والنظائر للسيوطي من ٥٣
 طبعة العلمية: حاشية الحموي على ابن نجيم ٨٩/١ طبعة القاهرة.

والأصل: في هذه القاعدة: خبر (شكا رجل إلى رسول الله ﷺ أنه يخيل إليه أنه يجد الشيء
 في الصلاة فقال: لا ينقل أو لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا).

أخرجه البخاري من حديث عباد بن ثميم عن عمه.

فتح الباري (١/٢٣٧)، ومسلم ١/٢٧٦. واللفظ للبخاري) وقد ذكر العلماء أن من الظن
 الحرام: شوه الظن بكل من ظاهره العدالة من المسلمين.

نهاية المحتاج ٢/٤٢٩ المكتبة الإسلامية، حاشية الرملي على إسنَى المطالب ١/٢٩٦ طبعة
 المكتبة الإسلامية.

(٢) انظر التفاسير المعتمدة للآية الكريمة. (٣) سورة النحل الآية: ١١٦.

(٤) أي قول (هذا حلال) إشارة إلى مبةطة بطون الانعام، (وهذا حرام) إشارة إلى البهائم
 والسواحب وكل ما حرموه. تفسير القرطبي ١٠: ١٢٩، تفسير الرازي ٩/٦٥٥.

هـ - قوله - تعالى - ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾^(١).

وجه الدلالة: إن حقيقة التكفير تبدل اعتقاد المسلم من الإيمان إلى الكفر، وظهور ما يدل عليه من قول وفعل كفر بين دلالة قطعية لا يحتمل باى شك أو تاويل^(٢).

و - قوله - تعالى - ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾^(٣).

وجه الدلالة: إن ابتعاد المقصر من المسلمين عن دينه وتورطه فى الآثام لا يخرجهم عن الجماعة المسلمة ما دام يدين بالولاء لهذا الدين ولذا قال ابن عباس - رضى الله عنهما - فى تفسير الآية: هم أمه محمد - ﷺ - ورثهم - الله تعالى - كل كتاب أنزله، فظالمهم يغفر له، ومقتصدهم يحاسب حسابا يسيرا، وسابقهم يدخل الجنة بغير حساب^(٤).

ز - قوله - تعالى - ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾^(٥).

وجه الدلالة: أن الله - تعالى - علق القتل على الشرك^(٦)، والأصل أن

(١) الآية ٧٤ من سورة التوبة.

(٢) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٠/ ١٣٢ السنة الخامسة طبعة الكويت.

(٣) الآية ٣٢ من سورة فاطر.

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣/ ٥٥٥. (٥) الآية ٥ من سورة التوبة.

(٦) لما فى صدر الآية (فإذا تسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم).

القتل متى كان للشرك يزول بزواله وهو التوبة منه وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة^(١)؛ فدل على إجراء الناس على الظواهر لا على السرائر.

ح- قوله - تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا وَتَبْخَسًا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾^(٢).

وجه الدلالة: أذية المؤمنين والمؤمنات بالأفعال والأقوال القبيحة كالبهتان والتكذيب المخلوق أو شيء يثقل عليه إذا سمعه^(٣) محرمة، والتكفير للمسلم من أشد أنواع الإيذاء فيجب تركه بالكلية في حق المؤمنين والمؤمنات.

٢. السنة النبوية

١- ما روى عن جابر رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله»^(٤). ثم قرأ ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾^{(٥)(٦)}.

وجه الدلالة: الأحكام نبى على الظواهر والله تعالى يتولى السرائر، فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم نفسه بالأصالة وعرضه وماله بالتيقن فيحرم استباحته بل ويحرم تكفيره.

(١) تفسر القرطبي ٤٨/٧، مفاتيح الغيب ٥٧٥/٧.

(٢) سورة الأحزاب: ٨٥.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) تفسير القرطبي ١٤/١٥٤.

(٥) الآيةان ٢٢، ٢١ من سورة الغاشية.

(٦) صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٧٨.

ب - خبر (من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم) ^(١).

وجه الدلالة: هذه الشعائر الدينية علامات تثبت الإسلام فلا يعدل عنها لمن قام بها إلى نقيضه من التكفير.

خير (إن الله تعالى تجاوز لأمي ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به) ^(٢).

د - خبر (جاء ناس من أصحاب الرسول - ﷺ - فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به، قال: أو قد وجدتموه؟ قالوا: نعم قال: ذلك صريح الإيمان) ^(٣).

وجه الدلالة: الوسوس التي تساور النفس التي تخرج من صاحبها عن الإسلام لأن الله تعالى لا يؤاخذ به فدل على وجوب التثبت في الظاهر وترك أمر الباطن.

هـ - ما روى عن أبي ذر رضى الله تعالى عنه قال: أتيت النبي ﷺ وهو نائم عليه ثواب أبيض، ثم أتيتُه فإذا هو نائم، ثم أتيتُه وقد استيقظ، فجلست إليه فقال: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة»، فقلت: «وإن زنا وإن سرق؟» قال: «وإن زنا وإن سرق»، قلت: «وإن زنا وإن سرق»، قال: «وإن زنا وإن سرق (ثلاثا)»، ثم قال

(١) سبق تخريجه.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١/٣٣٢.

(٣) معنى ذلك (صريح الإيمان) أن استعظام الكلام بهذه الوسوسة وشدة الحوف منه ومن النطق به فضلا عن اعتقاده لا يكون إلا من كمل إيمانه: صحيح مسلم بشرح النووي ١/٣٣٨.

الرابعة: «على رغم أنف أبي ذر»، فخرج أبي ذر وهو يقول: «وإن رغم أنف أبي ذر»^(١).

وجه الدلالة: إن ارتكاب بعض الآثام أو التقصير في أمور الإلتزام بالدين لا تخرج المسلم على إسلامه ولا تنقص من إيمانه ومن ثم فيحرم تكفيره، بسبب كبيرة من الكبائر.

و- حديث «من قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله ودمه وحسابه على الله - تعالى»^(٢).

ز- حديث: قلت لرسول الله ﷺ «أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار، فاقتلنا فضرب إحدى يدي بالسيف، فقطعها، ثم لاذ مني بشجرة، فقال أسلمت الله، ألا أقتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ فقالها: «لا تقتله»، فقلت «يا رسول الله: قطع إحدى يدي، ثم قال ذلك بعد ما قطعها؟» فقال: «لا تقتله فإنه بمنزلك»^(٣) قبل أن تقتله، وأنتك بمنزلة قبل أن يقول كلمته التي قال^(٤)»^(٥).

ح- عن أسامة بن زيد -رضي الله تعالى عنهما- قال بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرفة^(٦) من جهينة، فصباحنا القوم على مياههم، ولحقنا

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٨٦/١ وما بعدها.

(٢) رواه أصحاب السنن.

(٣) أي معصوم الدم محكوم بإسلامه: رياض الصالحين للنووي ص ١٢٩ رقم ٣٩٢.

(٤) أي مباح الدم لو ورثته لا أنه بمنزلة في الكفر: المرجع السابق.

(٥) أخرجه البخاري ومسلم: التجريد الصريح من ١٦، رقم ١٥٣٥، صحيح مسلم كتاب الإيمان باب تحريم قتل الكافرين رقم ١٩٥، ١/٦٦.

(٦) الحرفة (بضم الحاء وفتح الراء) بطن من جهينة: رياض الصالحين للنووي ص ١٢٩ رقم

أنا ورجل من الأنصار رجلا منهم فلما غشينا قال : لا إله إلا الله ، فكف عنه الأنصارى وطعنته برمحى حتى قتلتها ، فلما قدمنا للمدينة ، بلغ ذلك النبي ﷺ فقال لى : يا أسامة اقتلتها بعدما قال لا إله إلا الله ؟ قلت : يا رسول الله إنما كان متعوذا فقال : اقتلتها بعدما قال لا إله إلا الله ؟ فما زال يكررها على حتى تمنيت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم^(١) .

ى - خبر (إذا قال الرجل لأخيه : يا كافر ، فقد باد بها أحدهما ، فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه)^(٢) .

ك - حديث (من دعا إلى رجلا بالكفر ، أو قال : عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه)^(٣) (٤) .

وجه الدلالة : يحرم اتهام المسلم بالكفر ومنه القول له يا كافر وما أشبه .

٣. دليل الأثر :

منه : ما روى أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال : إن ناسا كانوا يؤخذون بالوحي فى عهد الرسول ﷺ وإن الوحي قد انقطع وإنما تأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم ، فمن أظهر لنا خيرا ، أمناه

(١) صحيح مسلم ٦٧/١ وما بعدها بلفظ آخر لكن للمعنى متقارب . لحديث عدة روايات

بمعنى واحد وانظر صحيح مسلم ٦٨/١ وما بعدها كتاب الإيمان .

(٢) فتح البارى ١٠/٥١٤ ، صحيح مسلم ٧٩/١ طبعة الحلبي .

(٣) حارائى رجع . (٤) صحيح مسلم ٨٠/١ طبعة الحلبي .

وقربناه وليس لنا من سريرته شيء، الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءاً، لم نصدق له وإن قال أن سريرته حسنة»^(١).

وجه الدلالة: وجوب إجراء أحكام الناس على الظاهر خيراً أو شراً.

٤ - الإجماع: حكى ابن المنذر فقال: من قال لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ولم يزد على ذلك شيئاً أنه مسلم^(٢).

إذا علم هذا: فإن الأدلة الشرعية التي ذكرت بعضها تدل دلالة واضحة على وجوب التحرز من تكفير المسلم، وقد وضع الفقهاء ضوابط تضبط فروع التكفير مؤداها منع التكفير بالاحتمال والشك والظن^(٣) وقد حفلت بها المصنفات الفقهية وأورد بعضها منها:

أولاً: الفقه الحنفي،

١ - قال ابن نجيم «والذي تحرر أنه لا يفتى بتكفير مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن، أو كان في كفره اختلاف ولو في رواية ضعيفة»^(٤).

ب - «وروى الطحاوي من أصحابنا: «لا يخرج الرجل من الإيمان إلا بجمود ما ادخله فيه، ثم ما تيقن أنه ردة يحكم به، وما يشك أنه ردة

(١) سبل السلام ١٤٩٧/٤ رقم ١٣١٨.

(٢) الإجماع لابن المنذر ص ٧٦ طبعة دار الكتب العلمية.

(٣) مجلة كلية الدراسات الإسلامية بدمشق العدد ١٠/٩٦ بحث (مفهوم الردة في الفقه الإسلامي).

(٤) البحر الرائق ١٢٥/٥ طبعة المكتبة المأجدية بباكستان، ود المختار ٢٢٤/٤.

لا يحكم به، إذ الإسلام باليقين لا يزول بالشك، وينبغي للعالم إذا رفع إليه هذا ألا يبادر بتكفير أهل الإسلام^(١).

جـ- قال الحصكفى: لا يفتى بالكفر بشيء إلا فيما اتفق عليه المشايخ^(٢).

د- لا يفتى بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن^(٣).

هـ- إذا كان فى المسألة وجوه توجب الكفر وواحد يمنعه فعلى المفتى الميل لما يمنعه^(٤) أو «أن يميل إلى الوجه الذى يمنع التكفير تحسبنا للظن»^(٥).

و- «الكفر شيء عظيم»^(٦) فلا أجعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية أنه لا يكفر^(٧).

ز- «ولا يكفر بالمحتمل، لأن الكفر نهاية فى العقوبة فيستدعى نهاية فى الجنابة، ومع الاحتمال لا نهاية»^(٨).

(١) البحر الرائق ٥/١٢٤، رد المختار ٤/٢٢٣.

(٢) الدر المختار ٤/٢٢٣ طبعة الحلبي (طبعة ثانية).

(٣) للرجع السابق ٤/٢٢٤. (٤) للرجع السابق ٤/٢٢٣.

(٥) البحر الرائق ٥/١٢٥، رد المختار ٤/٢٢٤.

(٦) أى نسبة الكفر للمسلم أو الحكم به على مسلم.

(٧) المرجعان السابقان.

(٨) البحر الرائق ٥/١٢٤، رد المختار ٤/٢٢٤. ويرجع للروضة الندية ٢/٢٩١ وما بعدها طبعة المنيرية.

ثالثاً، الفقه المالكي،

قال القرافي « فليس إراقة الدماء بسهل ولا القضاء بالتكفير »^(١).

ثالثاً، الفقه الشافعي،

أ. قال الفزالي، « والذي ينبغي أن يميل المحصل إليه الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلاً، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة، والمصرحين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ، والخطأ في ترك الف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم »^(٢).

قال الشربيني : « والحكم بالردة شيء عظيم فيحتاج له »^(٣).

رابعاً، الفقه الحنبلي،

قال ابن تيمية : « ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله ولا بخطأ أخطأ فيه كالمسائل التي يتنازع فيها أهل القبلة »^(٤) « إني من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير أو تفسيق أو معصية، إلا إذا علم أن قد قامت عليه الحجة الرسالية .. »^(٥).

(١) الذخيرة للقرافي ٣٧/١٢ دار الغرب الإسلامي بيروت (طبعة أولى).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد ص. ١٥٧ طبعة دار الكتب العلمية.

(٣) مغني المحتاج ١٣٨/٤ طبعة الحلبي.

(٤) الفتاوى الكبرى ٢/٢٨٢.

(٥) للرجع السابق.

أثرت إيراد وذكر طائفة من أقوال الفقهاء لقدر التكفير وخطره وما يترتب عليه من آثار وعواقب.

هذا: وقد صدرت التوجيهات العلمية من المؤسسات العلمية المعتمدة^(١) بديار المسلمين تحذر من تكفير المسلمين وتحرمه لعواقبه الوخيمة ومفاسده الاليمة ومن الباحثين المعاصرين كذلك^(٢) فدل ذلك دلالة واضحة على الاحتياط الشديد في التكفير والاحتراز منه لاثاره الدنيوية في حق من نسب للكفر ومن اجتريء على نسبته للغير، والاحتياط فيه والاحتراز يحققان درء اعظم المفساد التي دفعها مقدم على جلب المصالح^(٣) وتلك قاعدة شرعية مستفادة من خبر (ادروا الحدود بالشبهات)^(٤).



(١) مثل مبحث (التكفير) في بيان للناس من الازهر الشريف ١/١٤١ وما بعدها طبعة مطبعة للصحف الشريف، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية المجلد ٦ جزء ١٨ مجلد ١٩ جزء ٢٧، مجلد ١٠ جزء ٣١ طبعة الأهرام التجارية.

فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإرشاد بالسعودية ٢/٩ وما بعدها: الفتاوى رقم ٥٠٠٣، ٧٢٣٣، ٩٢٣٢٣، ٤٤٦، ٦١٠٩، طبعة مطبع ابن تيمية بالقاهرة.

(٢) مثل (ظاهرة التكفير وموقف أهل السنة منها) د.أ/ نشأت ضيف طبعة دار الطباعة الحسين الإسلامية. (قضية التكفير في الكفر الإسلامي) د.أ/ محمد سيد المسهر طبعة دار الطباعة المحمدية بالقاهرة.

(شبهات التكفير) د/ عمر عبدالعزيز مكتبة الفريعة الإسلامية.

(نقض الفريضة الغالية) للإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق - شيخ الازهر - رحمه الله تعالى - والشيخ عطية صفور رئيس لجنة الفتوى بالازهر (هدية مع مجلة الأمر عدد المحرم سنة ١٤١٤). (الفريضة الغالية جهاد السيف أم جهاد العقل) الأستاذ/ جمال البنا نشر دار ثابت بالقاهرة.

(٣) من قاعدة فقهية مشهورة: قواعد الأحكام ١/١١ طبعة دار الجليل.

(٤) سنن الترمذى ٢/٤٨٣ طبعة دار الفكر، كنز العمال ٥/٣٠٥ رقم ١٢٩٥٧ طبعة مؤسسة الرسالة.

المبحث الثاني

آثار قبول الإسلام واستلامته وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول

العصمة المقومة للمسلم

الإنسان متى ثبت إسلامه بإحدى الطرق والوسائل المعتبرة والمقررة واستدام إسلامه فإن آثارا تترتب على ذلك ويعنى بها فيما نحن بصددده (العصمة المقومة): وهى التى يثبت بها للإنسان وماله قيمة بحيث يجب القصاص أو الدية أو الضمان على انتهاكها^(١).

إذا علم هذا:

فقد اتفق الفقهاء على حرمة دم المسلم الذى:

لم يقتل مسلما، ولا ذميا، ولا مهادنا.

ولا سب الله - تعالى - ولا رسوله ﷺ، ولا سب أحد أصحاب رسول الله ﷺ ولا ارتد ولا جاهر بترك الزكاة والصوم، ولا أنكر القدر ولا سعى فى الأرض فسادا، ولا وجد بين أهل البغى.

ولا لحق بدار الحرب، ولا ساكن أهل الحرب مختارا.

(١) هناك نوعان للعصمة - غير ما ذكر - عصمة بمعنى الحفظ وهى واجبة للأنبياء والرسل والملائكة - عليهم السلام - فيحفظون عن الذنوب ويستحيل وقوعها منهم. وعصمة مؤمنة: وهى التى ياتم انتهاكها مع عقوبة شرعية دينية كالقصاص أو الدييات أو الضمان وذلك فى حق من نهى الشرع عن قتلهم كذلىرى الحربين. حاشية ابن عابدين ٢٤٤/٣ وما بعدها، نهاية المحتاج ٨/٦٤.

ولا زنا وهو محصن، ولا زنى بمحرمة عليه، ولا نكح امرأة أبيه بوطء
أو بعقد، ولا لاط ولا ليط به ولا اتى بهيمة.

ولا سحر ولا ترك صلاة عمدا حتى خرج وقتها، ولا حد فى الخمر
ثلاث مرات ثم شرب الرابعة، ولا حد فى السرقة أربعة مرات^(١).

لا خلاف فى أنه لا يحل أذى المسلم بغير ما أمر الله تعالى أن يؤذى
به، وأن مجرد الحدس والتهمة والشك لا يستباح بها تأليم المسلم
وأضراره بلا خلاف^(٢).

الأصل فى ذلك: أحاديث وأثار صحيحة منها:

١ - خبر «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنى
رسول الله ﷺ ويقوموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة فإن فعلوا ذلك فقد
عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على
الله»^(٣).

خبر «كل المسلم على المسلم حرام ماله ودمه وعرضه...»^(٤).

خبر «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزانى،
النفس بالنفس، التارك لدينه، المفارق للجماعة»^(٥).

خبر «لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس»^(٦).

(١) مراتب الإجماع ص ١٣٧ وما بعدها طبعة مكتبة القدس.

(٢) اهلئ مسئلة ٢٢٢٢ طبعة مطبعة الإمام، نهل الاوطار ١٠٤/٧ طبعة للطبعة العثمانية
(أولى).

(٣) فتج البارى ١٣/٢٥٠، صحيح مسلم ١/٥٢.

(٤) صحيح مسلم ٨/١١ طبعة الخليل.

(٥) صحيح البخارى ٩/٩، صحيح مسلم ٥/١٠٦.

(٦) مستند أحمد ٥/٧٢، مجمع الزوائد ٤/١٧٢.

خبره إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا^(١).

وجه الدلالة: وجوب صيانة دم ومال المسلم إلا بحق^(٢).

واعرض تفصيلاً لما سلف:

أولاً: فقد ثبتت بأدلة الكتاب والسنة والإجماع

١. دليل الكتاب: آيات منها:

﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^(٣)

﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾^(٤)

﴿أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾^(٥).

٢. دليل السنة النبوية: أخبار منها:

«كل المسلم على المسلم حرام ماله ودمه وعرضه»^(٦).

(١) فتح الباري ١/١٥٨.

(٢) حددت الشريعة الإسلامية الأحوال التي يباح بها دم المسلم وهي باستقراء نصوص وقواعد الشريعة الإسلامية تكون فيما يلي:

أ- الثيب (المحصن) الزاني	ب- القاتل النفس المعصومة عمداً
ج- المرتد	د- الصائل على المسلم
هـ- الباغى	و- المحارب

وذلك وفق شروط معتبرة لكل ما سلف انظر:

أبواب (القصاص، والحدود ودفع الصائل) في المصنفات الفقهية.

(٣) الآية ٢٣ من سورة الإسراء. (٤) الآية ٩٣ من سورة النساء.

(٥) الآية ٣٢ من سورة المائدة. (٦) سبق تخريجه.

«لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث...» الحديث^(١).

«أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة فى الدماء»^(٢).

وجه الدلالة: دلت النصوص على حرمة المسلم وعدم استباحته إلا بحق شرعى .

٣. دليل الإجماع: أجمع المسلمون على حرمة القتل بغير حق .

٤. دليل المعقول: بوجوه منها :

أن حفظ النفس من الضروريات^(٣) التى هى أقوى المصالح لأن (مقصود الشرع من الخلق خمسة : أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم)^(٤) .

وعلى هذا فإذا اعتدى على بدن مسلم بالإتلاف كله أو بعضه فالعقوبة الدنيوية محتمة من (القصاص والديات والكفارة والحرمان من ميراثه) .

ثانياً : - وأما^(٥) المسلم فقد جاءت الشريعة الإسلامية بصيانتها فمن ذلك : خير (كل المسلم على المسلم حرام .. ماله ودمه وعرضه)^(٦) .

واتفق الفقهاء على أن الدفاع عن العرض بمعنى البضع واجب ، فيأثم

(١) سبق تخريجه .

(٢) مختصر صحيح مسلم للمنذرى ٢/ ٢٧٠ .

(٣) الضروريات : الأمور التى لا بد منها فى قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل فساد وتهاجر : فوائح الرحموت ٢/ ٢٦٢ .

(٤) للواقعات ٨/ ٢ ، المستقصى ١/ ٢٨٦ ، فوائح الرحموت ٢/ ٢٦٢ .

(٥) للعرض هنا يراد به الحسب والبضع وشرف الإنسان : للمصباح للنمر مادة (عرض) .

(٦) صحيح مسلم ٨/ ١١ .

الإنسان بتركه لأنه لا سبيل لإباحته سواء بضع أهله أو غيره ومثل البضع مقدماته^(١).

وعلى هذا: فقد حرمت الشريعة الإسلامية الزنا ومقدماته وجلعت له عقوبات دنيوية^(٢) وأوجبت الدفاع عن العرض بقول رسول الله ﷺ «... من قتل دون عرضه فهو شهيد»^(٣).

وقال عمر رضي الله عنه ولم يعارضه أحد من الصحابة رضي الله عنه لمن وجد رجلا بين فخذي امرأته فقتله (إن عادوا فعد)^(٤) سواء الدفاع عن البضع أو الحرمات في الدور^(٥).

عصمة العال: أوجبت الشريعة الإسلامية عصمة مال المسلم وذلك بنصوص وأدلة شرعية منها:

أ. من الكتاب:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٦).

ب. من السنة النبوية:

خبر «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم...»^(٧).

(١) مجمع الضمعات ص ٢٠٣، الدسوقي والشرح الكبير ٤/٣٥٧، منى المحتاج ٤/١٩٤، وما بعدها، المفنى لأبن قدامة ٨/٣٣١ وما بعدها.

(٢) الرجم للمحصن، الجلد والتغريب سنة للهكر (حد الزنا)، أما مقدماته: (التعزير).

(٣) سنن الترمذى ٤/٢٠. (٤) السنن الصغير للبيهقى ٣/٣٥١.

(٥) بحث (وسائل الدفاع الشرعى ومقاصده) حولية الدراسات الإسلامية - القاهرة ١٤/١٩٩٦ د / أحمد محمود كرم.

(٦) الآية ٢٩ من سورة النساء. (٧) سبق تخريجه.

خبر «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه»^(١).

وجه الدلالة: دلت النصوص على حرمة مال المسلم وعدم استباحته إلا بسبيل مشروع ورضا واختيار منه.

الاجماع: اجمع العلماء على تحريم غصب مال المسلم وإتلافه^(٢).

وعلى هذا: فقد حرمت الشريعة الإسلامية أخذ مال المسلم دون رضا واختيار منه وفق معاملات شرعية معتبرة. ورتب على أخذ ماله أو إتلافه جملة أحكام تحفظ أموره^(٣).

والأصل فيه: خبر «على اليد ما أخذت حتى تؤدي»^(٤).

وخبر «لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لاعبا ولا جادا ومن أخذ عصا أخيه فليردها»^(٥).

فإن فات المفسوب رد أو قيمته^(٦) ضمان المتلف والمفصوب والتعيب والتغيرات الطارئة وعلى وضع اليد على المال بغير حق شريطة حصول تعدي^(٧).....

(١) سبق تخريجه (٢) رحمة الأمة: ص. ١٦٨ طبعة الحلبي.

(٣) بدائع الصنائع ١٤٨/٧. القوانين الفقهية ص. ٣٢٩. للهدب ٣١٧/١. كشف القناع ٧٨/٤.

(٤) سنن الترمذي ٥٥٧/٣، والحديث فيه مقال لأن الحسن البصري راوى الحديث مختلف في سماعه من سمرة: التلخيص لابن حجر ٥٣/٣.

(٥) سنن أبي داود ٢٧٣/٥، سنن الترمذي ٤٦٢/٤.

(٦) بدائع الصنائع ١٥٠/٧، المغني والشرح الكبير ٤٢٣، ٣٧٤/٥.

(٧) التعدي لغة: التجاوز، واصطلاحاً: مجاوزة ما ينهى أن يقتصر عليه شرعاً أو عرفاً أو عادة: تفسير الرازي ١٢١/٢، طبعة الأستاذة (دار الطباعة العامرة) تفسير الألوسي ٥١٠/٢ طبعة المنيرية.

أو ضرر^(١) أو إفضاء^(٢) في ملك الغير^(٣).

والأصل في ذلك أدلة شرعية منها:

من القرآن الكريم ﴿وَأَنْ عَاقِبْتُمْ فَانْقَبُوا بِعِلٍّ مَا نَعُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٤).

من السنة النبوية: خبر أهدت بعض أزواج النبي ﷺ إلى النبي ﷺ طعاما في قصعة، فضربت عائشة -رضي الله عنها- القصعة بيدها فالتقت ما فيها، قال ﷺ «طعام بطعام وإناء بإناء»^(٥).

وجه الدلالة: إن إتلاف مال الغير موجب للضمان لحزمة مال المسلم.

الإجماع: أجمع الفقهاء على أن الدماء والأموال مصنونة في الشرع وأن الأصل فيها الحظر، وأنه لا يحل دم المسلم ولا يحل ماله إلا بحق.

ولذلك حرمت الشريعة الإسلامية السرقة والحراقة والبيع المنهى عنها وسائر المعاملات الباطلة وكل ما فيه أخذ مال المسلم بغير رضاه واختياره أو كان عن سبيل محرم بالشرع.

* * *

(١) الضرر: لغة: نقص يدخل على الأعيان: للمصباح للنير مادة «ضرر»، اصطلاحا: إلحاق

مفسدة بالغير: فتح المعين لشرح الأربعين لابن حجر ص. ٢١١ طبعة العاصرية الشرقية.

(٢) الإفضاء: لغة: الوصول، ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عنه: للمصباح للنير.

(٣) غمز عيون البصائر للمصوى شرح الأشياء والنظائر لابن نجيم ٦/٤ طبعة الكتب العلمية.

(٤) الآية ١٢٦ من سورة النحل.

(٥) صحيح البخاري ١٢٤/٥، سنن الترمذي ٦٣١/٣.

المطلب الثاني

جريان أحكام الشريعة الإسلامية

المسلم المكلف يتعلق به الحكم التكليفي^(١) وعليه فهو مخاطب بفروع الشريعة المأمور بها والمنهى عنها، وتصح منه التصرفات التي يشترط فيها (الإسلام)^(٢) وتجرى عليه أحكام ما بعد الموت^(٣).

* * *

(١) الحكم التكليفي: ما يقتضى طلب الفعل أو الكف عنه أو التخيير بين الفعل.

والترك: للسودة في أصول الفقه لابن تيمية ص. ٣٦.

واقسامه خمسة: الإيجاب، الندب، التحريم، الكراهية، الإباحة

(٢) من ذلك:

• العقد على المرأة المسلمة.

• ولاية عقد نكاحها

• الشهادة على عقد نكاحها.

• شركة المفوضة: أن يساوى الشركاء في المال والدين والتصرف لدى الجمهور عدا أبي

يوسف

• شراء للصنف والوصية له.

• النذر لأنه قرينة.

• القضاء بين المسلمين.

• الولايات العامة كلها: الخلافة وما تفرغ منها، من الولاية وإمارة الجيوش والوزارة والشرطة،

والدواوين المالية والحسبة.

قال الله - تعالى -: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ الآية ١٤١ من سورة

النساء لإيجاب الجهاد عليه.

الشهادة على المسلم في غير ضرورة الوصية في السفر لقوله - تعالى - ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ

مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٢) للتوارث والوصايا والغسل والتكفين والصلاة عليه والدفن بمقابر المسلمين.

المطلب الثالث

استحقاق الحقوق الشرعية

يعنى بهذا استحقاقه الحقوق المقررة للمسلم فى المجتمع الإسلامى^(١)، وقد اتفق الفقهاء على هذا وبهذا فقد اتضح أن آثار الالتزام بالإسلام تحقق أموراً منها:

ثبوت عصمة دمه وعرضه وماله. جريان أحكام الشريعة عليه فى حياته وبعد مماته استحقاقه الحقوق الشرعية المقررة للمسلمين.

(١) أى كل ما هو معلوم من حقوق المسلمين التى تكفلها له الشريعة الإسلامية والأصل فيها نصوص شرعية منها:
من الكتاب:

قوله - تعالى - ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ الآية ١٠ من سورة الحجرات.

وقوله - تعالى - ﴿ رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ الآية ٢٩ من سورة الفتح.

وقوله - تعالى - ﴿ وَأَخْفِى جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية ٨٨ من سورة الحجر.

وقوله تعالى - ﴿ وَقَاتِلُوا عَلَى الْبِرِّ وَالْقَوَى ﴾ الآية ٢ من سورة المائدة.

ومن السنة النبوية الشريفة: قوله (مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى): التجريد الصريح رقم ١٩٢٥، صحيح مسلم ٢٦٨٥.

(لا تحاسدوا ولا تناجشوا) (لا بغش فى السلعة) ولا نباغضوا ولا تدابروا، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخواناً، المسلم أخو المسلم: لا يظلمه ولا يحقره ولا يخذله، القنوى ما هنا - ويشير إلى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل للمسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه) صحيح مسلم ١١/٨ طبعة الخليلي.

(تصبر أخاك ظالماً مظلوماً...) الحديث: صحيح البخارى ٥٥٠، مسند أحمد ٩٩/٣، ٢٠١، سنن الترمذى ٢٢٨، سنن البيهقى ٩٤/٦.

(حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعيادة المريض، اتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العطش) صحيح البخارى ٩٠/٢، صحيح مسلم ٢/٧، مسند أحمد ٥٤٠/٢، السنن للبيهقى ٣/٢٨٦.

المبحث الثالث

التكفير الدولي^(١) (الجماعي) وفيه ثلاثة مطالب

معناه: نسبة الكفر لإقليم من الأقاليم الإسلامية، بتحول أهله من دين الإسلام إلى غيره^(٢)، أو بفرار الإقليم كله من شعائر الإسلام واستبدالها بغيره، أو إحلال «شريعة» الكفار محل الشريعة الإسلامية، استهانة بها واجترأ وافتراء، وتفصيلا لها عليها.

وقد اخلت الحالة الأخيرة: التحاكم بغير الشريعة الإسلامية النصيب الأوفر في تكفير دولة من عدمه، وقد ظهر ذلك بوضوح عقب جلاء الاستعمار الأجنبي العسكري عن الدول الإسلامية عقب ثورات التحرر، وتركه لاستعمار فكرى في هذه الدول، مع ما سبق من سقوط الخلافة الإسلامية، وتكاثر وتواطى دعاة التغريب وتبوأهم مقاليد الأمور - غالبا - أو شغلهم لمناصب قيادية، وترتب على هذا أن الأمة الإسلامية أضحت دولا، لكل دولة نهج مستقل ومتباين، فمن الدول من نص على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، وبعضها نص على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، وبعضها نص على أن الإسلام دين الدولة، وذلك فى دساتير الحكم، ومنها من قنن الشريعة الإسلامية وطبقها فى كثير من المجالات، ومنها من مزج بين

(١) أى نسبة دولة ما إلى من الدولة الإسلامية إلى الكفر، أو مجتمع أو طائفة من المسلمين.

(٢) حدث هذا فى بلاد (إسبانيا)، والجمهوريات الروسية فى العهد الشيوعى وما أشبه ذلك «ولله الأمر من قبل ومن بعده».

الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية فى معظم المجالات، ومنها من أغفل النض على صفة دين الدولة، بل منها من نص على أن العلمانية هى دين الدولة، وهكذا أمست الأمة الإسلامية فى عصرنا الحاضر دولا وشعوبا لكل فى الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية، سبلا ومنهاجاً، مما أدى إلى ظهور ونشوء جماعات خارجة على الحاكم ومؤسسات الدولة ترمى الدولة بالكفر، متذرعة بنصوص وقواعد شرعية، وتصنف الدولة بأنها دار كفر لا دار إسلام^(١)

وهذان الأمران (تكفير الدولة، وجعلها دار كفر) هما أبرز ما يتصل بموضوعنا.

فهل الحكم بغير ما أنزل الله تعالى يعد كفراً؟

تمهيد: اجمع المسلمون على أن شريعة سيدنا محمد ﷺ مؤيدة

-
- (١) دار الإسلام: هى كل بقعة تكون فيها أحكام الإسلام ظاهرة: بدائع الصنائع ٧: ١٣٠، حاشية ابن عابدين ٢/ ٢٥٢، المبسوط ١٠/ ١١٤، للدونة ٢/ ٢٢، الإنصاف ٤/ ٢١٢، كشف القناع ٣/ ٤٣.
- وفصل الشافعية: هى كل أرض تظهر أحكام الإسلام كتحریم الزنا والسرقة، أو يسكنها حاشية للجهرمى ٤/ ٢٢٠، نهاية المحتاج ١/ ٨١ وما بعدها.
- أن - دار الحرب: كل بقعة تكون فيها أحكام الكفر ظاهرة. المرجع السابق.
- جـ - دار العهد: (تسمى دار الصلح أو المهادنة): كل ناحية صالح المسلمون أهلها بترك القتال على أن تكون الأرض لأهلها:
- فتح القدير ٥/ ٣٣٤، الأحكام السلطانية للماوردي ص. ١٧٨.
- دار البغى: ناحية من دار المسلمين تحيز إليها مجموعة من المسلمين لهم شوكة خرجت على الإمام بخاويل:
- المرجع السابق ص. ٣٨، فتح القدير ٥/ ٣٣٤، بدائع الصنائع ٧/ ١٣٠، استنبط للطالب ٤/ ١١١.

إلى يوم القيامة لا تنسخ^(١) واتفقوا على أن وجوب الحكم بالقرآن
والسنة والإجماع، وعلى أن من حكم بغيرها فقد حكم بباطل في
الجملة^(٢).

وأجمعوا على أن من جحد القرآن ولو حرفاً مجمعا عليه، وهو عالم
بذلك، فهو كافر^(٣) واتفقوا على أن من أسلم وقامت عليه الحجة بأن
الخمر حرام وأن الصلاة فرض - مثلاً - فتمادى حينئذ واعتقد أن الخمر
حلال، وأن ليس على الإنسان صلاة فهو كافر، أما من لم يعلم شرائع
الإسلام ولم يبلغه حكم الله - تعالى - لم يكن كافراً^(٤).

إذا علم هذا: فإن الحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - إما جحداً أو
تقصيراً ولكل حكم، ويتضح هذا فيما يلي :-

* * *

(١) شرح صحيح مسلم ١١١/٤.

(٢) مراتب الإجماع ٤٩ وما بعدها، فتح الباري ٦/٢١٠، للفتى ١٨٩/١٠.

(٣) المجموع ١٨٥/٢.

(٤) المحلى ٤١٩٩، المفتى ٥٤٧/٨، فتح الباري ١٢/٢٣٥.

المطلب الأول

حكم بغير ما أنزل الله تعالى جحدا

اتفق الفقهاء على أمن جحد القرآن الكريم أو بعضه، أو ادعى تناقضه أو اختلافه أو إسقاط حرمة أو الزيادة^(١) فيه فقد كفر.

واتفقوا على أن من كذب النبي ﷺ فيما جاء به، أو من اعتقد حل شيء مجمع على تحريمه فقد كفر^(٢).

إذن: الحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - إن كان جحدا وإنكار لحكم الله - تعالى - فهذا كفر بلا خلاف.

* * *

المطلب الثاني

حكم الحكم بغير ما أنزل الله، تقصيرا،

اتفق أهل السنة على إطلاق الإيمان على من آمن بالله ورسوله وأحل الحلال والحرام وأوجب الواجب واعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقادا جازما خاليا من الشكوك ونطق بالشهادتين سواء استدل أم لم يستدل^(٣).

(١) حاشية ابن عابدين ٤/٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٠، الإعلام بفرواطع الإسلام ٤٢/٢، فتاوى

السبكي ٥٧٧/٢، إقامة البرهان ص. ١٣٩، المغني ٥٤٧/٨، للفروع ١٥٩/٢.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/٢٢٣، وما بعدها، ٢٣٠، فتاوى السبكي ٥٧٧/٢، الإقناع

٢٩٧/٤، المغني ٥٤٨/٨.

(٣) شرح صحيح مسلم ١/١٨٨، ١٩١، فتح الباري ١/٩٨، المحلى ٧٧، مراتب الإجماع

وأجمع الفقهاء على أن الإسلام هو الدين الذي فرضه الله - سبحانه وتعالى - على الإنس والجن، وأنه لا دين سواه، وأنه ناسخ لجميع الشرائع، ولا ينسخه دين بعده أبداً، ومن خالف ما ذكر كفر^(١).

واتفقوا على أن المسلم هو من أعلن أنه متبرئ من كل دين غير دين الإسلام، وأنه معتقد بشريعة الإسلام كلها كما أتى بها محمد رسول الله ﷺ، وأظهر شهادة التوحيد - يستوى في ذلك الذكر والأنثى والحر والعبد، ولا خلاف في إجراء الأحكام الظاهرة على من أظهر الإسلام ولو أسركفر^(٢).

واتفقوا على أنه لا يجوز قتل العاصي غير الجاحد بترك أى خصلة من خصال الإسلام^(٣) - فى الجملة .

وأجمعوا على أن الأحكام ينزل بالكفر، أما الفسق والظلم وتعطيل الحقوق فلا ينزل به ولا يخلع^(٤) ويحرم الخروج عليه وقتاله ولو فسق أو ظلم أو عطل الحقوق بل يجب وعظه وتخويله^(٥) ممن هم أهل لذلك وهم العلماء.

واتفقوا على أن لم يؤمن بالله وبرسوله وبكل ما أتى به النبى ﷺ مما نقل عنه الكافة، أو شك فى التوحيد أو النبوة أو فى محمد ﷺ أو فى

(١) فتح البارى ٨/ ١٩٧، المحلى رقم ١٠٥٨، مراتب الإجماع ص. ١٦٧، ١٧٣.

(٢) فتح البارى ١٢ / ٢٣٦، مراتب الإجماع ص. ١٣٧، المحلى ٩٦٠، ١٣٩٨.

(٣) نيل الأوطار ٦/ ٧.

(٤) فتح البارى ١٣/ ١٠٥، شرح صحيح مسلم ٨/ ٣٤ وما بعدها.

(٥) شرح صحيح مسلم ٨/ ٣٤ وما بعدها فتح البارى ١٣/ ٩٩، ٦.

حرف مما أتى به، أو فى شريعة أتى بها مما نقل عنه نقل كافة، فإن من جحد شيئاً مما ذكر أو شك فى شيء منه ومات على ذلك فإنه كافر مخلد فى النار أبداً^(١).

إذا علم هذا: فإن بعض الأصوات فى ديار المسلمين فى أيامنا هذه تنادى بتكفير من يحكم فى بعض الأمور بغير ما فى مصادر الشريعة المجمع عليها، وكان لهذا الأصوات أثر فى نشوء جماعات و فرق منها ما يرمى المسلمين بالكفر ويؤثر العزلة، ومنها ما يصطدم مع المؤسسات الحاكمة اصطداماً مسلحاً، وبطبيعة الحال فلكل وجهة زعريتها مجرد عن هوى استجلاء للحقيقة وتوصلاً إليها وذلك فى النقاط التالية:

• صفة الحكم بغير ما أنزل . تعالى ..

• مستند المكفرين • مستند غير المكفرين

• المناقشة • الراجع

أولاً: صفة الحكم بغير ما أنزل الله تعالى،

تمهيد: يجدر بنا إيراد معنى (الحكم) ومصدره، وحكم ترك شيء منه .

أ. معنى الحكم:

١ - لغة: القضاء وأصل معناه: المنع، ويقال حكم أى قضاؤه بأمر والمنع من مخالفته^(٢).

(١) مراتب الإجماع ص ١٧٧ .

(٢) المصباح والقاموس والنهاية لابن الأثير مادة حكم .

ب - اضطلاعاً: ١ - لدى جمهور الأصوليين ^(١) خطاب الله - تعالى -
المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييراً أو وضعاً .

٢ - لدى بعض الفقهاء: أثر خطاب الله - تعالى - المتعلق بأفعال
المكلفين اقتضاء أو تخييراً أو وضعاً ^(٢) .

٣ - فالحكم معناه إعطاء وصف لشيء والذي يملك إعطاء هذا
الوصف لأفعال المكلفين هو الله - تعالى - باعتبار استقلاله - سبحانه -
بتشريع الحكم على النحو المذكور، ثم الأحكام والقضاء والعلماء
باعتبار الإبلاغ والإرشاد والفتيا والقضاء، ومن معاني الحكم كذلك
الملك والتسلط والإرادة والحكمة، وكلها معاني تعين على فهم
النصوص الشرعية في المراد من الحكم ^(٣) .

مصدر الحكم: الحكم الشرعي من جهة أنه خطاب الله - تعالى -
فمصدره الرحي الإلهي بنوعية القرآن الكريم والسنة النبوية، وكذا
الإجماع لأنه سبيل المؤمنين الذي حفظهم الله - تعالى - من الاجتماع
على ضلالة ^(٤) .

ثانياً: أنواع الحكم بما أنزل الله، تعالى.

اتفق الفقهاء: على أنه منذ مات النبي ﷺ فقد انقطع الوحي وكمل

(١) مسلم للثبوت ٥٤/١، جمع الجوامع ٣٥/١، إرشاد الفحول ص ٦٠، التوضيح ١٤/١ .

(٢) للمراجع السابقة.

(٣) مثل ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ : سورة يوسف ٦٧، ٤٠، أو ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ : سورة
الأنعام ٦٢، ﴿ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ بِكُمْ بَيْنَكُمْ﴾ : سورة الممتحنة ١٠، ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾
: سورة الأنعام ٥٧ .

(٤) مراتب الإجماع ص ١٧٤ وما بعدها .

الدين واستقر، وأنه ليس لأحد أن يحلل ولا أن يحرم، ولا أن يوجب حكماً بغير دليل من قرآن أو سنة أو إجماع أو نظر ولا أن ينقص من الدين شيئاً ولا أن يبدل شيئاً مكان شيء^(١)

واتفقوا على أنه لا يحل ترك ما صحح من الكتاب والسنة^(٢).

إذا علم هذا: فإن ترك الحكم بما أنزل الله - تعالى - لا يحل من حيث الجملة ويترتب على الترك المؤاخذه التي تتنوع تبعاً لنوعية الترك نوعين:-

أولهما: مؤاخذه يترتب عليها الحكم بالتكفير وترتب آثاره وذلك في حق الجاحد المنكر شريطة انتفاء موانع التكفير وتحقيق أركانه وشروطه.

ثانيهما: مؤاخذه يترتب عليها عدم الحكم بالتكفير بل بقاء الإسلام وغصمة دمه وماله وعرضه مع الحكم بعصيانه وذلك بارتكابه كبيرة من الكبار ثم وقد مضى القول في الحكم الأول (الجاحد المنكر) وبقي تفصيل القول الثاني وانقسم الناس في هذا الأمر إلى عدة فرق^(٣) ولكل وجهة أشهرها:-

١- من العلماء أهل الذكر على مختلف تخصصاتهم العلمية^(٤).

(١) المرجع السابق ص ١٧٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) في هذه العبارة شيء من العجائز أن يكون للشذوذ عن الإجماع وصف المذهب أو القول لكن البلاء الذي حل بأورعنا على ساحة العمل الدعوى يستدعي ذلك للوقوف على وجهة ومستند كل توصلا للحق.

(٤) المفسرون والمحدثون والفقهاء والدعاة بالمؤسسات العلمية المعتمدة بديار المسلمين وأظهرها (الأزهر الشريف).

ويرون التفصيل في هذا:

أ- فمن ترك الحكم بما أنزل الله - تعالى - بالكلية في العقيدة والعبادات وما سواها بما علم من الدين بالضرورة فهو كافر متواء كان جاحدا أو مستهزئا أو متاولا أو مفرطا^(١).

ب- ومن ترك الحكم بما أنزل الله - تعالى - في بعض الأمور^(٢) جاحدا وإنكارا واستهزاء فهو كافر بالاتفاق^(٣).

ج- ومن ترك الحكم بما أنزل الله - تعالى - في بعض الأمور مع التصديق القلبي والإقرار اللساني^(٤) كسلا وتقصيرا أو اضطرارا فهو مسلم معصوم الدم والمال والعرض عاصيا مرتكبا لكبيرة من الكبائر^(٥).

٢- فرق ترى الحكم بتكفير التارك لما أنزل الله - تعالى - على عمومته من غير تفصيل.

سبب الخلاف: اختلاف الفهم في نصوص الشرع، فمن نظر إلى قوله الله - تعالى - ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾

(١) لا يتصور «الإسلام» من ترك أصول العقيدة وترك العبادات وأصول للمعاملات بالكلية واكتفى بكلمة مسلم في خلة (الدهانة) كفعل بعض الشيوعيين والاشتراكيين ومن على شاكلتهم والتي تنطق كتابتهم بهجر أصول الدين.

(٢) في غير العبادات لأنها ثابتة بالنص فلا يزداد عليها ولا ينقص فيها.

(٣) سلف القول في هذا. (٤) وبماثلة الكتابة كذلك.

(٥) لأن أعضاء تشكيلات الجماعات لا دراية علمية متخصصة لهم بعلوم الدين حتى من يجند من بعض المنسوين للعلم لا علم لهم ولا تخصص بالفقه وعلوم الشريعة الإسلامية الصحيحة المعتمدة.

الظَّالِمُونَ، وَالْفَاسِقُونَ»^(١) إلى أنه عام يشمل الجاحد والمنكر والمؤمن المقصر المفرط قال بالتكفير، ومن نظر إلى أنه خاص باليهود أو النصارى إلى التفصيل فحمل النص على الجاحد المنكر المستهزئ قال بالكفر، ومن آمن وصدق وقصر وفرط قال بعدم كفره وحمل الوصف على التغليظ والتشديد والتنفير^(٢) أو أنه كفر أصغر أو مجازي لا يخرج من الإسلام.

أولاً: مستند المكفرين ترك (الحكم بغير ما أنزل الله)^(٣):

استدلوا بدليل الكتاب والعقول

١. دليل الكتاب:

١- قول الله تعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٤) وقوله تعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٥) وقوله تعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٦).

(١) الآيات ٤٤ وما بعدها من سورة المائدة واقتصرت على ذكر الشاهد فيها.
(٢) والنظر في هذا كثيرة منها: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر): صحيح البخاري ١٩/١، فتح الباري ١/٩٢، (من خلف بغير الله فقد كفر أو أشرك): سنن الترمذي ٤٦/٣ (كتاب النذور)، (لا تراجعوا من بعدى كسار يضرب بعضكم رقاب بعض): فتح الباري ٣٨١/١٠.

(٣) ذهب إلى ذلك الجماعات المنسوبة إلى الدهن كجماعة الجهاد (الإسلامية) وغيرها من الجماعات المصطدمة بالسلطات والمجتمعات والعلماء.

(٤) الآية ٤٤ من سورة المائدة.

(٥) الآية ٤٥ من سورة المائدة.

وجه الدلالة: أن الذين يحكمون بأحكام لم ينزلها الله - تعالى أي يخالفون أمره يكونون كافرين^(١) ظالمين - فاسقين .

ب - قوله الله تعالى ﴿ الْحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَفُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾^(٢) .

وجه الدلالة: ينكر الله تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كحل خير الناهي عن كل شر وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والأصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله - تعالى كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يصنعونها بآرائهم وكما يحكم به النصارى من السياسات الملكية الماخوذة من ملكهم « جنكيز خان » الذي وضع لهم (الياسق)^(٣) فصارت شرعا متبعا يقدمونه على الحكم بكتاب الله - تعالى - وسنة رسوله ﷺ فمن فعل ذلك هو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى الله - تعالى ورسوله فلا يحكم سواه من كثير أو قليل^(٤) .

(١) الفريضة الغالبة منسوب للمهندس محمد عبد السلام فرج صورة ضوئية من أربع وخمسين صفحة، وانظر: الفريضة الغالبة جمال البنا ص ٤٩ دار ثابت، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية المجلد الناصر (٣١) طبعة الاهرام التجارية .

نقض الفريضة الغالبة « هدية من مجلة الأزهر عدد المحرم سنة ١٤١٤ هـ » .

(٢) الآية ٥٠ من سورة المائدة .

(٣) الياسق: كتاب مجموع من أحكام مقتبسة من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها .

(٤) تفسيرا ابن كثير / ٥٢٥ طبعة دار القرآن الكريم ببيروت، وقد نقله - وجه الدلالة - فواد الجماعات في كتبهم .

٢. دليل المعقول:

معلوم بالإصطراء من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين أن من سوغ ابتاع غير دين الإسلام وترك اتباع شريعة محمد ﷺ فهو كافر وهو ككفر من آمن ببعض الكتاب ببعضه، وكما قال - تعالى - ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾^(١).

المناقشة

يناقش ما سلف على النحو التالي:

أولاً: مناقشة دليل الكتاب:

١ - قوله - تعالى - ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ، الظَّالِمُونَ، الْفَاسِقُونَ﴾.

لا يسلم ما قالوه وذلك لما يلي :- إن معنى الحكم في الآيات المذكورة كما أورد المحققون : من لم يعط حكم شرعياً لعمل من الأعمال يوافق الحكم الذي أنزله الله - تعالى - فهو كافر مثل الذي يقول صيام شهر رمضان غير مشروع أو لا حاجة له، مع أن الله - تعالى - أوجبه ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٢) ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٣) فقد خالف حكم الله - تعالى -

(١) الآيتان ١٥٠، وما بعدها من سورة النساء.

(٢) الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٨٣ من سورة البقرة.

ومثل من يقول: الربا الثابت بالوصف والحكم حلال. وهناك مصلحة إليه، مع أن الله - تعالى - حرم ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(١) فقد خالف حكم الله تعالى.

فالحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - على هذا الوصف والنحو:

تحريم ما أحل الله - تعالى - أو تحليل ما حرم الله - تعالى - عمدا^(٢)، إنكار مشروعية الحكم، والتكذيب بالتنزيل^(٣) عن (الحكم).

وهذا يعنى أن ما قالوه عن «الحكم» فى غير محل النزاع فلا وجه ولا اعتبار له إن معنى ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ بناء على صفة (الحكم) فإن الكفر - هنا كفر النعمة وهو غير مخرج عن العقيدة بالإجماع ونظائره^(٤) لا تخفى، ومعنى (الظلم) و (الفسق) ولو على أصل معناه لا يخرجان المسلم عن إسلامه قال الله تعالى - ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ...﴾^(٥).

فقد بين الله - تعالى - أن القائمين بكتابه الكريم أمة محمد ﷺ - وقسمهم إلى ثلاثة أنواع ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ وهو المفرط فى فعل بعض الواجبات المرتكب لبعض المحرمات^(٦)، وظالمهم يغفر له كما جاء

(١) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة.

(٢) هذا بيان الناس ١٦٢/١ طبعة مطبعة المصحف الشريف.

(٣) قضية التكفير د/ محمد المسير ص. ٣٨ طبعة دار الطباعة المحمدية.

(٤) كخبر «لا تراجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض»، (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر الله). (من حلف بغير الله فقد كفر).

(٥) الآية ٣٢ من سورة فاطر. (٦) تفسير ابن كثير ١٤٧/٣ (للآية السالفة)

في الاخبار والآثار^(١) وقال الله تعالى ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^(٢) وصفت الآية الكريمة صحابيا^(٣) من صحابة الرسول ﷺ كان عاملا على الصدقات من قبل رسول الله ﷺ^(٤) بهذا الوصف ولم يحكم عليه بالخروج من الدين.

ونظائر هذا وأشباهه وأمثاله في النصوص الشرعية كثير وغزير فمنه :
خبر (سياب المسلم فسوق وقتاله كفر)^(٥).

وجه الدلالة: إن سب المسلم جريمة يترتب عليها (الفسق) وهو لا يترتب عليه إخراج فاعله من الإسلام، بل المؤاخذه الأخروية - حسب قضاء الله تعالى ومشيئته واستيفاء الظالم لعقوبة الدنيوية غير المقدر (التعزير)، ومقاتلته معصية وجريمة لا تترتب عليها «كفر العقيدة (بل) كفر النعمة» دليله: قول الله - تعالى - ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا...﴾^(٦).

قول النبي ﷺ «إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار...»^(٧) فقد سماها الله ورسوله: مؤمنين مسلمين. فتعين أن المراد من لقب «الكفر» في الآية ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ «كفر النعمة» وليس «كفر العقيدة».

(١) المرجع السابق. (٢) الآية ٦ من سورة الحجرات.

(٣) تفسير ابن كثير ٣/ ٢٦٠ (لآية السافرة).

(٤) المرجع السابق. (٥) المرجع السابق.

(٦) الآية ٩ من سورة الحجرات.

(٧) صحيح البخاري ١/ ١٥٠ - كتاب الإيمان.

وهذا يعنى أن الفرد (حاكما أو محكوما) والجماعة (إقليما أو دولة أو هيئة) إذا حصل قصور فى أحكام الله تعالى المنزلة من غير إنكار ولا جحد فهو مرتكب لكبيرة من الكبائر يوصف بسببها بكفر النعمة، والفسق، والظلم، وهى نعوت كما سبق لا تخرج عن الملة الإسلامية .

وهذا ما قرره اكابر العلماء من المفسرين والمحدثين والمتكلمين، فمن ذلك :

أ. أهل التفسير

١. الإمام القرطبي: قوله - تعالى - ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ و« الظالمون » و« الفاسقون » نزلت كلها فى الكفار، ثبت ذلك فى صحيح مسلم من حديث البراء وقد تقدم، وعلى هذا فالمراد: المعظم أى من حكم بغير ما أنزل الله - تعالى - معظما لغير ما أنزل الله . فأما المسلم: فلا يكفر وإن ارتكب كبيرة، وقيل: فيه إضمار: أى ومن لم يحكم بما أنزل الله ردا للقرآن، وجحدا لقول الرسول ﷺ فهو كافر، قاله: ابن عباس ومجاهد، فالآية عامة، وقال ابن مسعود والحسن: هى عامة فى كل من لم يحكم بما أنزل الله من المسلمين واليهود أى معتقدا ذلك ومستحلا له، فأما من فعل هذا وهو معتقدا أنه راکب محرم فهو من فساق المسلمين، وأمره إلى الله، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، وقال ابن عباس فى رواية ومن لم يحكم بما أنزل الله فقد فعل فعلا يضاهى أفعال الكفار وقيل من لم يحكم بجميع ما أنزل الله فقد فعل فعلا يضاهى أفعال الكفار وقيل من لم يحكم بجميع ما أنزل الله فقد فعل

فعلا يضاهي أفعال الكفار وقيل من لم يحكم بجميع ما أنزل الله فهو كافر، فاما من حكم بالتوحيد ولم يحكم ببعض الشرائع فلا يدخل في هذه الآية... قال طاوس وغيره: ليس كفراً ينقل عن الملة ولكنه كفر دون كفر، وإذا اختلف، إن حكم بما عنده على أنه من عند الله، فهو تبديل يوجب الكفر، وإن حكم به هوى ومعصية فهو ذنب تدركه المغفرة على أصل أهل السنة في الغفران للمذنبين^(١).

٢. الإمام البيضاوي: (ومن لم يحكم بما...) مستهيناً به منكراً له، «فأولئك هم الكافرون» لا ستهانتهم به وتمردهم بأن حكموا بغيره، ولذلك وصفهم بقوله (الكافرون والظالمون والفاسقون) فكفرهم لإنكاره، وظلمهم بالحكم على خلافه، وفسقهم بالخروج عنه^(٢).

٣. الإمام الألوسي: الآية متروكة الظاهر، فإن الحكم وإن كان شاملاً لفعل القلب والجوارح لكن المراد هنا عمل القلب وهو التصديق، ولا نزاع في كفر من لم يصدق بما أنزل الله تعالى^(٣).

٤. الرازي: ذكر في تفسير أربعة معانٍ للآية ضعفها - أي المعاني - كلها ثم ذكر رأياً خامساً ارتضاه وحكم عليه بالصحة وهو:

«قال عكرمة: قوله - تعالى - ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ إما يتناول من أنكر بقلبه وجحد بلسانه، أما من عرف بقلبه كونه حكم الله وأقر بلسانه كونه حكم الله، إلا أنه أتى بما يضاده فهو حاكم بما أنزل

(١) تفسر القرطبي المجلد ٣، جزء ١٢٤/٦ وما بعدها طبعة دار الكتب العلمية.

(٢) اتوار التزيل وأسرار التاويل (تفسير الآيات محل النزاع).

(٣) روح المعاني (تفسير الآيات محل النزاع).

الله - تعالى - ولكنه تارك له فلا يلزم دخوله تحت هذه الآية، وهذا هو الجواب الصحيح^(١).

٥. الزمخشري: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ مستهينا به ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ وَالظَّالِمُونَ وَالْفَاسِقُونَ﴾ وصف لهم بالعتو في كفرهم حين ظلموا آيات الله بالاستهانة، وتمردوا بأن حكموا بغيرها، وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن الكافرين والظالمين والفاسقين أهل الكتاب وعنه: نعم القوم أنتم ما كان من حلوه فلكم، وما كان من مرفهوه لاهل الكتاب، من جحد حكم الله كفر، ومن لم يحكم به وهو مقرر فهو ظالم فاسق^(٢).

٦. الكندي: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ مستهينا به أو منكرا له، ولم يرض بحكم الله...^(٣).

٧. العز بن عبد السلام: من لم يحكم به جاحدا كفر، وإن كان غير جاحد: ظلم وفسق^(٤).

٨. القاسمي: «وعن عطاء: وهو كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق، أى أن كفر المسلم وظلمه وفسقه ليس مثل كفر الكافر وظلمه وفسقه، فإن كفر المسلم قد يحمل على جحود النعمة»^(٥).

(١) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ٣٥/٦ طبعة دار الفند العربي.

(٢) الكشف ٤٩٦/١.

(٣) تفسير الكندي (تحقيق أد/ زكى أبو سريح) ص طبعة دار الطباعة المحمدية.

(٤) هداية الأنام من تفسير العز بن عبد السلام (تحقيق أد/ زكى أبو سريح ٤٢١/١ طبعة دار الطباعة المحمدية).

(٥) تفسير القاسمي ٢٠٠/١ (الآية ٤٤ من سورة المائدة).

٩. الشيخ محمد رشيد رضا: إن الكفر هنا ورد بمعناه اللغوي للتغليب لا بمعناه الشرعي الذي هو الخروج عن الملة، والكفر مشروط بشرط معروف من القواعد العامة، وهو أن من لم يحكم بما أنزل الله منكرا له، أو راغبا عنه لاعتقاده بأنه ظلم مع علمه بأنه حكم الله أو نحو ذلك مما لا يجامع مع الإيمان والإذعان^(١).

١٠. الشيخ محمد حسين مخلوف: الكفر إذا نسب إلى المؤمنين حمل على التشديد والتغليب لا على الكفر الذي ينقل عن الملة، والكافر الذي وصف بالفسق والظلم أريد منهما العتو والتمرد في الكفر، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - (من لم يحكم بما أنزل الله جاحدا به فهو كافر ومن أقر به ولم يحكم به فهو ظالم فاسق)^(٢).

١١ - أ. د/ محمد سيد طنطاوي «والذي يبدو لنا أن هذه الجملة عامة في اليهود وغيرهم، فكل من حكم بغير ما أنزل الله، مستهينا بحكمه تعالى أو منكرا له، يعد كافرا، لأن فعله هذا جحود وإنكار واستهزاء بحكم الله - تعالى - ومن فعل ذلك كان كافرا، أما الذي يحكم بغير حكم الله مع إقراره بحكم الله واعترافه به، فإنه لا يصل في عصيانه وفسقه إلى درجة الكفر^(٣).

علم مما تقدم: ١ - أن علماء تفسير القرآن الكريم قرروا بوضوح لا لبس فيه: أن الكفر العقائدي المستوجب الخروج من دين الإسلام، عند

(١) تفسير المنار (آية ٤٤ من سورة المائدة).

(٢) صفوة البيان ص ١٩٤.

(٣) التفسير الوسيط ٢٢٢/٦ (الطبعة الثالثة).

عدم الحكم بما أنزل الله - تعالى - يكون للجاحد المنكر له أو المستهزئ به، أما غيره فلا يكون كافراً، حتى لو وصف بالكفر فهو من باب التغليب والتنفير والزجر وهذه الشروح والآثار منسوبة لعلماء السلف والخلف - رحمهم الله تعالى - تؤكد أن دلالة هذا النص ظنية وليست قطعية يعتمد بها في العقائد^(١)

ب - إن الآية عى فرض الأخذ بظاهرها إلا أنها لها سبب نزول يرتبط بإنكار اليهود لحم الله - تعالى - فى رجم الزانى المحسن، وقد نعى القرآن الكريم عليهم هذا الإنكار والجحود^(٢)^(٣).

(١) هذا بيان للناس - قال بهذا جمهور المفسرين والباحثين، ونظر:

قال القرطبي: والشعبي قال: هي في اليهود خاصة، واختاره النحاس، قال: ويدل على هذا ثلاثة أشياء: ١ - أن اليهود قد ذكروا قبل هذا في قوله تعالى (الذين هادوا) فعاد الضمير عليهم.

(٢) أن سياق الكلام يدل على ذلك إلا ترى أن بعده (وكتبنا عليهم) فهذا الضمير لليهود بإجماع

١ - أن اليهود هم الذين اتكروا الرجم والقصاص، فإن قال قائل: من؟ إذا كانت مجازلة فهي عامة إلا أن يقع دليل على تخصيصها؟ قيل له: من؟ هنا بمعنى (الذى مع ما ذكرناه من الآلة). والتقدير: واليهود الذين لم يحكموا بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون): تفسير القرطبي ١٢٤/٦.

ب - كشف المعاني في التشابه من الملقى لابن جماعة ص. ١٥٠ (تحقيق د/ عبد الجواد خلف، طبعة دار الفواء بالنصرة).

قال ابن جماعة: المراد بالفلأئير الكافرون، الظالمون، الفاسقون (اليهود).

جاء لياب المنقول في أسباب النزول للسيوطي (بهاش تفسير الجلالين ص. ٣٣١ وما بعدها طبعة دار المعرفة ببيروت).

د - أسباب النزول عن الصحابة والمفسرين، جمع وإعداد الشيخ / عبدالفتاح القاضي ص. ٩١ طبعة دار المصنف.

هـ - مختصر تفسير ابن كثير ٥٧١/١ وما بعدها طبعة دار القرآن الكريم ببيروت.

(٣) وهذا على قول من يرى: لا عبرة بمصوم اللفظ بل يكون الحكم خاصاً بمن نزلت بسببهم الآية لما من يشابههم قبلة أخرى.

فبطل إذن مدعى من عدى الحكم من اليهود إلى غيرهم من المسلمين المقصرين فى العمل بما أنزل الله تعالى^(١).

ب- أما ما قرره أهل الحديث: فإن الآيات ﴿وَمَنْ لَّمْ يُحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، «الظالمون»، «الفاستقون» إنما نزلت فى حق اليهود لإنكارهم رجم الزانى المحصن^(٢).

وعلة - حكم كما هو ظاهر - الإنكار والجحود، وهذا يسرى فى حق المسلمين بالاتفاق، وتكون الآيات إذن بناء على سبب النزول التى يسوقها الحديث^(٣) ليست نصا فى محل النزاع، وبهذا يندفع ما قاله من يكفر الدولة بمؤسساتها وأفرادها، فعلى فرض أنها نص فى محل النزاع فعلة الحكم الجحود والإنكار وهو خارج عما نحن فيه.

(١) قلت: ولو كان العبارة بمعنى اللفظ لا بخصوص السبب فإن علة الحكم هنا بالاتفاق: الجحود والإنكار.

(٢) يراجع فى هذا: فتح البارى لابن حجر ١٧٦/١٢ طبعة السلفية.
نيل الأوطار ٩٣/٧ (باب رحم المحصن من أهل الكتاب) طبعة دار الحديث.
زاد المعاد ٣٧/٥ طبعة مؤسسة الرسالة.

(٣) الحديث: عن البراء ابن عازب (رضى الله عنه) قال: مر النبى ﷺ > بيهودى محمم مجلود فدعاهم فقال: أمكننا تجدون حد الزنا فى كتابكم؟ قالوا: نعم، فدعا رجلا من علمائهم فقال: انشدتك بالله الذى أنزل للتوراة على موسى أمكننا تجدون حد الزنى فى كتابكم؟ قال: لا، ولو لا أنك انشدتنى بهذا لم أخبرك بحد الرجم، ولكن كشر فى إشرافنا وكنا إذا أخذنا الشريف تركناه، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد، فقلنا تعالوا نجتمع على شىء نقيم على الشريف والوضيع فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم، فقال النبى ﷺ: اللهم انى أول من أحيا أمرك إذا أمانته فامر به فرجى، فانزل الله عز وجل (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون فى الكفر) إلى قوله (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)، (فأولئك هم الظالمون)، «فأولئك هم الفاستقون»، قال: هى فى الكفار كلها: فتح البارى ١٧٤/١٢، ومسلم من رواية عبد الله بن عمر ١٢٢/٥ باب رجم اليهود أهل الذمة فى الزنا، وانظر: سنن الترمذى ٤٣/٤، موطأ مالك ٨١٩/٢، نيل الأوطار ٩٢/٧٠.

جاء قرر علماء العقيدة والدعوة ما قرره علماء التفسير والحديث
فمن ذلك:

أ- قال شارح العقيدة الطحاوية: «وهنا أمر يجب أن نفطن له وهو
أن الحكم بغير ما أنزل الله تعالى - قد يكون كفرا ينقل عن الملة،
وقد يكون معصية كبيرة أو صغيرة، وقد يكون كفرا إما مجازيا،
وإما كفرا أصغر وذلك بحسب الحال، فإنه إن اعتقد أن الحكم بما
أنزل الله غير واجب، وأنه مخير فيه، أو استهان به مع تيقنه أنه
حكم الله، فهذا كفر أكبر، وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل
الله، وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق
للعقوبة فهذا عاصي، ويسمى كافرا كفرا مجازيا أو كفرا أصغر.
وإن جهل حكم الله تعالى - فيها - مع بذل جهده واستفراغ وسعه
في معرفة الحكم وأخطاه فهذا مخطئ، له أجر على اجتهاده
وخطؤه مغفور»^(١).

ب- قال الشيخ الشنقيطي: «واعلم أن تحرير المقام في هذا البحث
أن الكفر والظلم والفسق كل واحد منها ربما أطلق في الشرع
مراداً به المعصية تارة، والكفر المخرج من الملة الأخرى، ﴿وَمَنْ لَمْ
يَعْمَلْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ معارضة للرسل وإبطالا لأحكام الله، فظلمه
وفسقه وكفره كلها كفر مخرج عن الملة ومن لم يحكم بما أنزل
الله معتقد أنه مرتكب حراماً، فاعل قبيح فكفره وظلمه وفسقه
غير مخرج عن الملة»^(٢).

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص. ٦٣ طبعة المكتب الإسلامي.

(٢) انصواء البيان في إيضاح القرآن ١٠٤/٢ طبعة السعودية.

إذن تضافرت أقوال السلف الصالح^(١) رضى الله عنه والمفسرين والمحدثين وعلماء العقيدة والدعوة على عدم تكفير مسلم لتقصيره في العمل بحكم الله تعالى - وبهذا يندفع ما قاله المكفرون جملة وتفصيلا .

ب - يناقش ما قالوه في قوله - تعالى - ﴿الحكم الجاهلية يهفون...﴾ بأن ما قالوه غير مسلم لأنه محمول بناء على الآيات السابقة عليها^(٢) على من : جحد أو أنكر أو استهان وليس على من أقر وقصر، وأمن وصدق وفرط وقد ظهر الإيضاح بما قرره المحققون فيندفع ما قالوه وما فعله التتار إنما هو الإنكار والجحد لأصل الشرع والاستهانة به فالتشبيه في غير محله^(٣) .

ثانيا : مناقشة دليل المعقول : ما قالوه أن من سوغ إتباع غير دين الإسلام أو اتباع غير شريعة محمد ﷺ فهو كافر لأن الدين عند الله الإسلام والالتزام بشرع الله - تعالى - لا خلاف عليه، وما قالوه خارج عما نحن فيه لأن اتباع غير الإسلام أى عدم التصديق بالعمل والإقرار بآركان وقواعد الدين وهجر الشريعة بالكلية كل هذا كفر لا شك فيه،

(١) مثل ابن عباس وابن مسعود والحسن ومجاهد وطاوس وعكرمة : انظر تفاسير: القرطبي، الرازي، الزمخشري، القاسمي، الوسيط لمعنى الآية ٤٤ من سورة المائدة وما بعدها .

(٢) الآيات ٤٤ وما بعدها من سورة المائدة .

(٣) السلاجقة والتتار ونسبون زاحفون من المشرق واحتلوا معظم البلاد الإسلامية وقد جعلوا مساجد بخارى اصطبلات خيل ومزقوا للمصاحف التركية الشريفة، وهدموا مساجد سمرقند وبلخ، وفعلوا بالمسلمين الأفاعيل التي لم تعهد من سفك دماهم واستحلال أعضائهم وإحراق كتبهم وتدنيس مساجدهم وتعطيل شعائر دينهم وهؤلاء هم الذين عناهم ابن تيمية وحاربهم وأفتى في حقهم الفتاوى : ابن الأثير حولت سنة ٦١٧ هـ .

لكن قياس من قصر أو فرط على من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض قياس مع الفارق لأن المشبه بهم صدقوا وأقروا ببعض الأحكام ولم يصدقوا أو لم يقرؤوا بالبعض، ولذلك فلا استشهاد بقوله تعالى - ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَقُولُونَ نَحْنُ بِبَعْضِ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ﴾ في غير محله لأن الآية وما بعدها إنما نتحدث عن أمر (عقائدي) وهو إيمان أهل الكتاب - من اليهود والنصارى - بالله - تعالى - وعدم إيمانهم بنبوة محمد ﷺ فيكون الكفر به كفر بالكل، فنص على أن التفريق بين الله ورسوله كفر، كذا التفريق في الإيمان بالرسول كفر، فهم يريدون (أن يتخذوا بين ذلك سبيلا) أي تتخذوا بين الإيمان والجحد طريقا أي ديناً مبتدعاً^(١) وهذا غير خارج عما نحن فيه من الإيمان بالشرعية والإقرار بها وحصول قصور في الالتزام ببعض أحكامها لعارض من العوارض الطارئة.

ثانياً: استدلل العلماء ما ذهبوا إليه من عدم تكفير المقصر في العمل ببعض ما أنزل الله - تعالى - مؤيداً بالنصوص الشرعية التي توجب التحرز من تكفير المسلم^(٢) بغير حق ومنها:

أ. من القرآن الكريم:

١ - قوله - تعالى - ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَى إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَمْ يَأْمُرْ بِالْعَدْلِ وَالْإِيمَانِ﴾ (٣)

(١) تفسير القرطبي ٦/٦، تفسير الرازي ٥٠٦/١٠ (مجلد ٥) تفسير ابن كثير، التفسير الوسيط، وانظر ما شئت من مصنفات التفاسير التراثية والمعاصرة للعتمدة من ذوي التخصص العلمي الدقيق في المراء من معنى الآيتين ١٥٠ وما بعدها من سورة النساء.
(٢) انظر (التحرز من تكفير المسلم). (٣) الآية ٩٤ من سورة النساء.

وجه الدلالة: ان الاحكام تناط بالمظان والظواهر، لا على القطع واطلاع السرائر^(١) فالإيمان مع كونه تصديقاً فهو قول كذلك^(٢) فمن قاله معبراً عما في نفسه لا يحكم عليه بتكفير لان الواجب التثبت في الاحكام والاقوال واخذ الناس بظواهرهم حتى يثبت خلاف ذلك^(٣) والمقصر في العمل ببعض ما شرع الله - تعالى - مصدق مقرر بكونه شرع منزلاً فلا يكفر بتقصيره.

٢ - قوله - تعالى - ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾^(٤).

وجه الدلالة: ان حقيقة الإيمان التصديق بأصول الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر^(٥) وحقيقة الكفر نقيضه أي الجحود والإنكار لهذه الأصول، والتارك لبعض الأحكام العملية قصوراً دون جحد ولا إنكار مؤمن لا يسوغ تكفيره لحصر الآية أسباب الكفر فلا يتعدى إلى ما عداها.

قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ - سورة النساء: ١١٦.

وجه الدلالة: ان ارتكاب معصية بفعل محرم أو ترك فرض من

(١) تفسير القرطبي ٢١٨/٥.

(٢) المرجع السابق ٢١٩/٥.

(٣) انظر معنى الآية: المرجع السابق، تفسير ابن كثير ٤٢٤/١، تفسير الرازي ٣٩٣/٥.

(٤) الآية ١٣٦ من سورة النساء.

(٥) النصوح في هذا معروفة ومنها خبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه: سأل الترمذي

٧٧/١ وما بعدها بشرح القاضي ابن العربي.

الفروض تقصير لا تنزع عن المسلم وصف الإسلام وحقوقه، ولأن الأعمال وإن كانت مصدقة للإيمان ومظهرا عمليا له، إلا أن التارك لبعضها لا يخرج بذلك عن الإسلام مادام يعتقد صدق النص الشرعي ويؤمن بلزوم الإمتثال له ويكون عاصيا وأثما فحسب تحت عفو الله تعالى - ومغفرته التي يجعلها بكرمه لكل من لا يشرك به أحدا.

ب. من السنة النبوية: خبر (ثلاث من أصل الإيمان: (وعدّ منها) الكف عن من قال لا إله إلا الله، لا نكفره بذنوب، ولا نخرجه من الإسلام بعمل^(١)).

وجه الدلالة: ترك شيء مما أنزل الله تعالى - تقصيرا، معصية وهو فعل محرم منهى عنه سواء كان الذنب ترك واجب مفروض أو فعل محرم منهى عنه، ولا يحل تكفير مسلم بذنوب إقترفه على هذا الوصف^(٢)

ج. دليل المعقول بوجوده منها

١- أن الحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - بحسب حال الحكام قد يكون كفرا عن الملة إن اعتقد عدم وجوبه، أو أنه مخير فيه، واستهان به مع تيقنه أنه حكم الله، وقد يكون كفرا أصغر أو مجازيا لا ينقل عن الملة وهذا فيمن اعتقد وعلم وأقر أنه حكم الله تعالى وأنه واجب،

(١) سبق لخبره.

(٢) شرح أصول الاعتقاد وأهل السنة والجماعة ٩/١، رسالة السنة ص ٦٧ وما بعدها، عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ٧١ وما بعدها، ولوائح الآثار البهية ١/٢٦٤ وما بعدها، إيضاح الفكرة المرجعة لفطرة ٨١٢/٢.

وقصر فيه فهو ذنب من الذنوب الكبيرة، وإن جعل حكم تعالى مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطأه فهذا مخطيء له أجر على اجتهاده مغفوراً له^(١).

ب- إن الحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - تقصيرا كبيرة من الكبائر ومرتكب الكبيرة مسلم عاص - عند أهل السنة والجماعة - معصوم الدم والمال والعرض^(٢) فيحرم قتله بل يجب الكف عنه وإحسان الظن به وأمره في الآخرة إلى الله - تعالى - إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه^(٣).

ج- إذا كان الشرع الحنيف أوجب أن نكف عمن ظاهرهم الإسلام وإن كان باطنهم خرابا من الإيمان كالمنافقين الذين يقولون بالسنتهم ولم تؤمن قلوبهم أو لم تصدق أعمالهم أقوالهم، فالمسلم المصدق المقر أولى بعدم تكفيره والكف عنه.

د- إن الإنسان في عمره لا يخلو من قصور في الإلتزام بالطاعة أو المداومة عليها، فقد يترك واجبا مع علمه بوجوبه ومعرفته بشواب فعله أو عقاب تركه، أو قد يفعل محرما مع علمه بتحريمه ومعرفته بعقوبة فعله وثواب تركه فلو قلنا بتكفير من ترك حكم الله تقصيرا في أى من أقسام الحكم الشرعى ما وجد على ظهر الأرض مسلم قط.

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/٣٦ طبعة المكتب الإسلامى، معالم التنزيل ٢/٤١.

(٢) إلا بحق شرعى (زنا بعد إحصان، قتل النفس جمدا، الردة).

(٣) راجع في هذا:

مجموع الفتاوى ٣/٢٤٨، شرح العقيدة الطحاوية ٢/٤٣٢، من العقيدة الطحاوية ص ١٥،

سير أعلام النبلاء ١٥/٨٨، الترغيب والترهيب ١/١٦٢، شرح الفقه الأكبر ص ٥٧، للواقف

ص ٢٨٩، للنهاج شرح صحيح مسلم ١/١٥٠، ٢/٤٩، لوائح الأنوار ١/٣٦٨.

هـ - إن العمل بمراتب الإنكار باعتبار المقصر - حاكماً أو محكوماً مسلماً عاصياً أو فاسقاً، أولى من العمل باعتباره كافراً، وهذا ما تشهد له ظواهر النصوص في هذا الخصوص^(١).

و - مجرد ترك بعض أوامر الله - تعالى أو فعل نواهيه مع التصديق بصحة وشرعية ذلك من حيث التشريع يكون إثماً لا كفراً، لأن ترك بعض الأمور أو فعل بعض المنهى عنه لا يكون كفراً لعدم استناده على نص شرعى قطعى الورد والدلالة - لعظم هذا الأمر وخطره، أما ما جاء من أدلة ظاهرها الحكم بالكفر فهي ظنية ومن المعلوم أن الدليل متى تطرق إليه الإحتمال سقط به الاستدلال^(٢).

الترجيح: وبعد عرض وجه نظر الفريقين^(٣) بالأدلة والمناقشة فقد اتضح لكل من عنده أثره من علم أو حظ من فقه، أن ما قرره الجمهور من أن تارك بعض ما أنزل الله - تعالى فى مجال (الأوامر والنواهي) تقصيراً مع التصديق القلبي والإقرار^(٤). بمشروعته^(٥) ليس كافراً وذلك لما يلى:-

(١) سلف فى أكثر من موقع فى بحثنا هذا إيراد النصوص الشرعية الحاكمة للمسلم بالإسلام والتي تخبر من مسأوعة الحكم بتكفير وانظر أيضاً.

حاشية ابن عابد من ٢٨٤/٣، الإعلام بقواطع الإسلام لابن حجر الهيتمى مطبوع من الزواجر له ٣٥٢/٢ وما بعدها، شرح منتهى الإرادات ٣٨٦/٣، شرح المنهاج مع حاشية قلموسى وعميرة ١٧٥/٤.

(٢) هذا امر معروف مشهور.

(٣) اكرو مع العجاوز لأن ما شذ عن الإجماع والجماعة لا يعد فريقاً.

(٤) قولاً أو كتابة أو فعلاً. (٥) العفو بكرم الله والعقاب منه بعدله.

أولاً: تضافرت النصوص والقواعد الشرعية على إسلام المقصر فيما أنزل الله تعالى حيث لم ينكر ولم يجعل ولم يستثن شيئاً من ذلك، فاما النصوص من كتاب الله - تعالى - والسنة النبوية الصحيحة وأثار السلف الصالح رضى الله عنه فواضحة وضوح الشمس فى عالية النهار وإشراقه البدر ليلة النعام^(١) وأما القواعد فمنها:

أ- أن المسلم بإقراره وما يدل ذلك وبعضه^(٢) أمر صار متيقناً والحكم بكفره لحصول قصور منه فيه شك^(٣).

والقاعدة أن (اليقين لا يزول بالشك)^(٤) أو (الأصل بقاء ما كان على ما كان)^(٥) أو (الأصل العدم)^{(٦)(٧)}.

ب- والأصل فى المسلم بقاء واستمرار إسلامه حتى يقوم الدليل القطعى الورود والدلالة على خلافه وعلى فرض أن الظاهر الحكم بالكفر، فإن القاعدة الفقهية تقرر إذا تعارض أصل وظاهر فإن دليل الأصل متى ترجح حكم به بلا خلاف^(٨) وقد ترجح أن الأصل فى المسلم بقاء إسلامه.

ج- إن الحكم بتكفير المسلم أو عدم تكفيره لقصوره فى شيء مما

(١) راجع مبحث (التحرز من تكفير المسلم بغير حق).

(٢) مثل إقام الصلاة والذهاب للمساجد، وشهود الجماعات وممارسة شعائر الإسلام وتعظيمها بقول الله تعالى (ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب).

(٣) حيث نوقشت أدلة من قال بالتكفير.

(٤)، (٥) الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٥٠ وما بعدها طبعة الحلبي.

(٦) أى الأصل عدم الكفر.

(٧) للرجع السابق ص ٥٧.

(٨) للرجع السابق ص ٦٤٠.

أنزله الله تعالى - بناء على ما تم عرضه خلاف^(١) والقاعدة الفقهية
تقرر (الخروج من الخلاف مستحب)^(٢) يعني أفضل وأولى، والأفضلية
عدم تكفيره لعموم الاحتياط والاستبراء للدين وهو مطلوب شرعا
مطلقا فكان القول بأن الخروج من الخلاف أفضل ثابت من حيث
العموم واعتماده على الورع المطلوب شرعا^(٣).

د- إن دفع الكفر عن المسلم أهم وأولى وأقوى من رفع الإسلام عنه،
والقاعدة الفقهية (الدفع أقوى من الرفع)^(٤).

ثانيا: إن الآيات البيّنات ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ
الْكَافِرُونَ﴾، «الظالمون»، «الفاشقون» إذا رجعنا إلى قواعد اللغة
ودلالات الحروف والأسماء للوقوف على المعنى المراد من نعوت
(الكفر) و(الظلم) و(الفسق) فنجد أن كلمة (من) الواردة في تلك
الآيات من أسماء الموصول، وهذه الأسماء لم توضع في اللغة للعموم
بل هي للجنس، فتحتمل الخصوص^(٥)، وعلى هذا فالمراد:-

أن من لم يحكم بشيء مما أنزل الله أصلا وتركه نهائيا وهجره
بالكلية هم ﴿الْكَافِرُونَ، وَالظَّالِمُونَ، وَالْفَاسِقُونَ﴾، أو أن المراد في هذه
الآيات بما أنزل الله - تعالى - التوراة، بدليل السياق ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَةَ﴾
وإذا أخذنا بهذا المعنى كانت الآيات موجهة لأهل الكتاب فإذا لم

(١) أكرر أن تصور خلاف علمي فيه شيء من التجاوز إلا إذا اعتبرنا الجماعات المتناهضة
للإجماع والجماعة من الخوارج فهدر عليها بما يرد على الخوارج وعلى المعتزلة في مسألة
(حكم مرتكب الكبيرة).

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٣٦ وما بعدها.

(٣) المرجع السابق ص ١٣٧.

(٤) المرجع السابق ص ١٣٨.

(٥) قاله أهل اللغة والتفسير.

يحكموا بها كانوا كافرين وظالمين وفاسقين، وشرعهم فى هذه حالة ليس شرعا لنا لورود ما يخالف وهو ان العاصى منا وفينا لا يخرج بمعية عن الإسلام والنصوص فى هذا معلومة.

ثالثا: - قوة ما استدلو به وسلامتها عن المعارض وتحقيقهم مصالح شرعية مفيدة منها:

- ١ - صيانة دم وعرض ومال المسلم لان الحكم بتكفيره يهدرها، وصيانتها ادعى وأهم وهى من المصالح الضرورية^(١).
- ٢ - التحريز من الفتن التى هى اكبر واشد من القتل ذاته، لا سيما والأمة - حاليا - مستهدفة من المؤامرات الصهيونية والصليبية والإلحادية والعلمانية، فالأمة ليست بحاجة إلى تحريك فتن تضعف من بنيانها وثباتها أمام تلك المؤامرات.
- ٣ - العمل بنهج الإسلام الراشد من الدعوة إلى أعمال ما عطل من أحكام شرعية أيا كانت المبررات والعلل والأسباب - بالحكمة والموعظة الحسنة.
- ٤ - إذا كان الواجب يحتم عدم التباهى «بكثرة العقاقير بل بجودة التدابير» فإنها - أى جودة التدابير - إغذار المسلم المقصر وتنبيهه وإرشاده والصبر عليه استنقاذا له من الهلكة، فلئن يكون مسلما مقصرا خير من أن يكون مرتدا كافرا والقاعدة تقرر (أهون الشرين واجب).

(١) من رام الاستزادة فى المصالح وأقسامها وأحكامها: قواعد الأحكام فى مصالح الأنام للعزيم عبدالسلام. الأشياء والنظائر للسيوطى، ولأين نجم.

الخطب الثالث

رسالة نصيح ورشد

كثيرا ما تضيق الحقائق، وتغيب الجواهر بين البركام، وتشابه الأشباح
فى الظلام!!، ويكون الاجترار والافتراء هو الأصل! والفهم العلمى
والإدراك المعرفى السديد هو الاستثناء! وتكون الكلمة والسطوة
للغلمان! والصمت المطبق من نصيب الشيوخ! ويسند أمر الدين إلى
غير أهله! فتتناثر الفتاوى والتفسيرات المغلوطة فى أفواه تلوك الشتائم
والسباب للناس دون رابط أو ضابط!!

حدث هذا فى فترات عديدة من مسيرة التاريخ! حدث إبان مقتل
أكبار صحابة رسول الله - صلوات الله وسلامه عليه - بيد الغدر والغفل
والحقْد والإجترار والافتراء على الشرع! من قواد الخروج والمروق
والبغى ويحدث الآن من الدم المراق والثروات المبددة والفتن المستعرة!!
وتنسب تلك الأفعال ظلما وزورا إلى الإسلام بزعم تطبيقه وإعلانه
وإشهاره!!

ديتنا جوهر ثمينة ويلسم شافى للعقول والقلوب للناس على
السواء، ديتنا الحق اشتبه بين الأفراد فغالى به قوم فشووه، وفرط به
أفراد فعابوه وطمسوا معالمة ومحاسنه!

ومن أهم صور الافتراء والاجترار على الشرع الإسلامى الخفيف:

ابتلاع جماعات منسوبة إلى الدين: غير خاف على من له أدنى بصر
ونبصر بالشريعة الإسلامية إيجالها للوحدة فى إطار أمة واحدة،

وتحريمها للفرقة ولو كانت ستحقق مصالح ومن النصوص الواضحة القطعية ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾^(١) ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ربكم﴾^(٢) ﴿هو سماءكم المسلمين﴾^(٣)، وايضا تقديم الامن العام للمجتمع على مجرد الإيمان فى قوله - تعالى - ﴿إني خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل﴾^(٤).

وما ورد فى السنة النبوية عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال «كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير ونت أسأله عن الشر مخافة أن يدركنى، فقلت يا رسول الله: إنا كنا فى جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير فهل بعد هذا الخير شر؟ قال نعم فقلت له هل بعد هذا الشر من خير؟ قال نعم، وفيه دخن قلت وما دخنه؟ قال: قوم يستنون بغير ستى ويهتدون بغير هدى، تعرف منهم وتكر قلت هل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: نعم، دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها فقلت يا رسول الله صفهم لنا، قال نعم هو قوم من جلدتنا أى من أنفسنا وعشيرتنا ويتكلمون بالسنتنا قلت يا رسول الله ما ترى إن أدركنى ذلك؟ قال تلزم جماعة المسلمين وإمامهم، قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض على أصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك»^(٥).

(١) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٤٦ من سورة الانفال.

(٣) الآية ٧٨ من سورة الحج.

(٤) الآية ٩٤ من سورة طه.

(٥) صحيح مسلم رقم ٢٣١ كتاب الإمارة.

فوجه الدلالة عما سبق:

- إيجاب الوحدة وتحريم الفرقة .
- عدم التسمي بمسمى غير الإسلام والمسلمين .
- عدم الانتماء أو الانضواء تحت فرق .

وبطبيعة الحال فإن كل فرقة أو جماعة تدعى أنها على الحق وغيرها على الباطل وأنها هي أمة الإسلام !! هذا الفهم السقيم يصطدم بالضرورة مع النصوص الشرعية مثل ﴿ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى ﴾ ^(١) فالعلم والحكم لله - تعالى - وليس للغلمان ولا لأمرائهم ! وهذا المدعى السالف يوضح نهجه المشين القرآن الكريم ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ ^(٢) وعاقبته ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ ^(٣) .

أما كونها دنيوياً لأنها بهدف الإمارة والرياسة والزعامة الدنيوية فيؤكدها الواقع فلو كان الأمر (دعوة دينية) لتركت إلى المؤسسات العلمية المعتمدة المتخصصة بديار المسلمين ويتحمل أهلها التبعة، أو على فرض شرعية قيام طائفة لإحياء شعائر وسنن فكان الواجب الاقتصار على طائفة واحدة لأن القاعدة الواحدة في إطار متناسق ويوكل لتدعيم هذه الوحدة نفر في مجال التفقه في الدين ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾ ^(١) ونفس النفر هم ﴿ وَلَتَكُنَّ

(٢) الآية ٢٢ من سورة الروم .

(١) الآية ٣٢ من سورة النجم .

(٣) الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴿٢١﴾ .

أما هذا التشعيب العشوائي من جماعات متعارضة الوسائل والمقاصد متباينة المنهج والسمات والخصائص فمن أقوى الدلائل على توجهاتها الدنيوية وبلاستقراء في الاتهامات المتبادلة بين الجماعات من الجهالة والعمالة بل في ذات كل جماعة يتضح ويتأكد أن السعي الخبيث دنيوي وما حل بمجاهدى الأفغان والبوسنة والصومال ليس منا ببعيد!! .

ومحاولات احتواء المجتمع بالقوة المسلحة الفاشمة، أو باعتلاء المجالس النيابية، والنقابات ليس منا ببعيد!! .

وبالمثال يتضح المقال:

١- من المعروف في الشرع الإسلامى أن الحاكم متى انتهى إليه الحكم إما بالبيعة، أو الاستخلاف، أو المغالبة فقد تثبت إمامته وعليه تجب طاعته والنصوح فى ذكره كثيرة ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرُّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (٢) .

(من فارق الجماعة شبرا فقد خلع ربة الإسلام من عنقه) (٤) ،
(ستكون هنات وهنات (فتن وغرائب) - فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهى جميع فاضربوه بالسيف كائن من كان) (٥) ، (من اتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو

(١) الآية ١٢٢ من سورة النوبة .

(٢) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران .

(٣) الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٤) مسند أحمد .

(٥) صحيح مسلم ٢٢/٦ .

يفرق جماعتكم فاقتلوه^(١)، (خيار ائمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار ائمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنهم ويلعنوكم، قلنا يا رسول الله أفلا ننبذهم عند ذلك؟ قال: لا ما أقاموا فيكم الصلاة)^(٢).

وجه الدلالة: دلت النصوص الشرعية على وجوب حق الطاعة للحاكم، وعلى تحريم الخروج عليه ولو بسبب قصور أو كره البعض له، ما لم يكن الكفر الصريح كإنكار أو جحود ما هو معلوم من الدين بالضرورة وفرق بين الإيمان بشرعية الشيء وبين إنكار شرعيته! فمن أنكر أو جحد بأن نفى المشروعية كإنكار مشروعية أركان الإسلام أو أركان الإيمان الأساسية فهو كافر لارتداده (ويجب قبل الخروج عليه إزالة شبهته وتنبيهه وإعلامه على ما هو مفصل في وجوب استنابة المرتد) أما المقصر في عمل شيء فهو مسلم عاصي وعصيانه لا يوجب الخروج عليه بل الصبر عليه.

والواجب الصبر على الأحكام الجائرين وعدم الخروج عليهم وعدم منازعتهم والأصل في هذا خبر (كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل)^(٣) وقد فقه كثير من الصحابة والتابعين ذلك فامتنعوا عن الخروج واعتزلوا الفتنة ولم يساعدوا الخارجين.

ب - استحلال الدماء والأموال والأعراض: من المعروف أن الإنسان إذا نطق بالشهادتين فقد عصم دمه وماله وعرضه لقوله ﷺ .. فإذا

(١) المرجع السابق.

(٢) صحيح مسلم ٢٤/٦.

(٣) صحيح مسلم.

قالوها فقد عصموا منى دماؤهم وأموالهم...»^(١) وقوله ﷺ «كل المسلم على المسلم حرام: ماله ودمه وعرضه»^(٢) وعليه فقتل المسلم حال عصمته المذكورة يجب على قاتله القصاص (فى الجنابة العمدية) أو الدية (فى الجنابة الغير عمدية) وإتلاف مال يستوجب الضمان لقوله تعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ...﴾^(٣).

وتثبت العصمة بمعناها الشرعى أيضا لغير المسلمين إما بالعهد (من ولى الامر ومن أهل الحل والعقد) أو بعقد الذمة، أو مجرد الأمان ولو من آحاد المسلمين (وبماثلها تأشيرة الدخول من السفارات والموانئ والأصل فى هذا اثر...) إلا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو اخذ منه، شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة^(٤) ويجب على الحاكم ومؤسساته التنفيذية حماية أهل العهد وتأمين دمائهم وأموالهم وأعراضهم وحمايتهم من كل من أراد بهم سوءاً سواء من المسلمين أو من غيرهم فلا يظلمون فى عهدهم ولا يؤذون^(٥) كذلك المستأمنين.

جـ - الحكم على الناس: إما من وجهة العقيدة أو من جهة الشريعة، فاما من جهة العقيدة فهى أمر باطنى لا يعلمه إلا الله - تعالى - ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ﴾^(٦)، وأما من جهة الشريعة فلا يحكم إلا بالكفر الصريح كإنكار شيء من أركان الإيمان أو من أركان الإسلام أو مما هو

(٢) صحيح مسلم ٤/١٩٨٧.

(٤) سنن أبى طود ٣/٤٢٧.

(٥) حاشية ابن عابد بن ٣/٢٢٢، نهاية المحتاج ٧/٢٦٦.

(٦) الآية ٤٠ من سورة يوسف.

معلوم من الدين بالضرورة (بعد الاستتابة) أما القصور فى شىء من الشعائر كسلا فلا يحكم بالكفر لأنه لم يخل عصر من العصور من القصور، وفى عهد النبى ﷺ هناك من الناس من زنا أو سرق أو شرب المسكر أو لم يصل ومن بعده سيظل التزام وقصور، وخير وشر إلى يوم القيامة، والمجتمع المثالى لا وجود له فى الواقع اللهم إلا فى الخيال والتوهم !! .

ثم من له مهمة الحكم على الناس ؟ بطبيعة الحال (السلطة القضائية بعد السلطة العلمية المعتمدة للمعتبرة) أما آحاد الناس فلا وقد اتفق فقهاء الأمة سلفا وخلفا على هذا .

وللأسف فإن حمى التكفير للناس توجد بذورها الأولى فى نزعة دعويه مشهورة بانجاء عقائدي تنعصب له، تدعى انتماءها للسلف الصالح - وتستوى على عودها فى جماعات العنف لدفع اتباعها للإقدام على جرائم انتهاب الأول وتدمير الممتلكات العامة والخاصة وإراقة الدماء ومرجعهم فى هذا تأويل فاسد لبعض النصوص الشرعية، ويتر للمعانى وتلقى كتابات فقهية لبعض كبار الأئمة القدامى التى كتبوها لظروف خاصة وأوضاع طارئة (مثل ما كتب خلال الحملات الصليبية، ونسلط غير المسلمين وغير العرب على الحكم فى بعض البلدان عقب العصر العباسى)، وانسياق بعض قليلى العلم وأشباه العلماء لتلقين الناشئة أفكاراً خاطئة لحساب جماعة سياسية معنى دينية مبنى (أى سياسة حقيقة، دينية ظاهرا - كالجماعة التى انضمت للفكر العلمانى فى حزب سياسى مدة، ثم ارتقت فى أحضان النهج

الاشتراكي في حزب آخر بغية نبواً مناصب سياسية ونياحية (١).

د- تغيير المنكر باليد: ومن الممارسات الخاطئة اعتقاد منسوبي هذه الجماعات أن المنكر لا بد أن يزال بالقوة الجبرية منهم، ومن ثم يتعللون بإقدامهم على حوادث العنف بفهم سقيم ونظر كلي لفضية (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وغير خاف على ذي بصر وبصيرة، أن هذه المهمة تكون في الأمور العامة الكبرى لطائفة مؤهلة قال الله - تعالى ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١)

وخبر (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فمن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان) (٢).

وقد فقه كبار العلماء هذا فهذا هو القرطبي يقول (الأمر بالمعروف باليد على الأمراء، وباللسان على العلماء، وبالقلب على الضعفاء - يعني عوام الناس) (٣) ويقول ابن تيمية (فذو السلطان أقدر من غيرهم، وعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم، فإن مناط الوجوب هو القدرة، فيجب على كل إنسان بحسب قدرته قال الله تعالى ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (٤).

ويقول الزمخشري (الإنكار الذي بالقتال فالإمام وخلفاؤه أولى لأنهم أئمة بالسياسة ومعهم عدتها) فمن يلجأ لإزالة المنكر من غير

(١) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.

(٢) مسلم ٨٩/١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٤/٤١ وما بعدها.

(٤) الآية ١٦ من سورة التغابن.

السلطات التنفيذية يكون مجتثا على النصوص الشرعية ولا يسلم من المؤاخذه خاصة وأنه - غالبا - سيلجأ إلى إزالة الضرر بضرر أشد (إما بضرر يلحقه في بدنه وإما بضرر في الأمة كإحداث فتن) والقاعدة الشرعية (الضرر لا يزال بمثله).

إزالة المنكر باليد إنما هي الحاكم أو من يفوضه من السلطات المعنية.

فهل بعد هذا التبيان والإبلاغ إلا أن ننصح بالحق للعودة إلى جماعة المسلمين الواحدة (سوادها الأعظم) وترك ما ليس من عمل أو تخصص المدعى.

ولأبنائنا وإخواننا المغرر بهم أقول لهم:

لا تكونوا مصعبا لغيركم يرتقى عليه لمطامع دنيوية!!

لا تكونوا وقودا يشعله محبوب الزعامة لمحاولة وصولهم على أشلائكم إلى الولاية الدنيوية (وقد سمعتم من يقول لا تصلح ولاية الضرير فرد عليه لا تصلح ولاية الأسير!!).

كونوا دعاة خير (بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن)^(١) ولنقل لكل خارج ومارق ومغرر به (فهل أنتم منتهون)؟

ومما يجب التنبيه عليه أن أكابر الجماعات بمصر والسعودية أعلنوا

(١) الآية ١٢٥ من سورة النحل

عبر الوسائل الإعلامية المتنوعة تراجعهم عن افكارهم وخطاوا بأنفسهم
تصوراتهم واصدروا كتباً وبيانات عديدة^(١).

• • •

(١) مثل كتب:

- | | |
|---|--------------------------|
| • نسيط الاضواء على ما وقع في الجهاد من اخطاء | • طبعة التراث الإسلامى . |
| • النصح والتبيين فى تصحيح مفاهيم المفسرين | • طبعة التراث الإسلامى . |
| • حرمة الغلو فى الدين وتكفير المسلمين | • طبعة للتراث الإسلامى . |
| • مبادرة وقف العنف | • طبعة التراث الإسلامى |
| • نهر الذكريات المراجعة الفقهية للجماعة الإسلامية | • طبعة التراث الإسلامى |
| • تفجيرات الرياض الاحكام والآثار | • طبعة التراث الإسلامى . |

الغاية

١. النتائج:

- ١ - التكفير بغير وجه حق فيه الإثم والمواخذة الأخروية، والعقوبة الدنيوية (التعزير).
- ٢ - يجب التحرز من تكفير المسلم.
- ٣ - المسلم معصوم الدم والمال والعرض.
- ٤ - التكفير الدولي نسبة الكفر لإقليم من الأقاليم الإسلامية ويعنى به تحول أهله - لا قدر الله تعالى فيه تفصيل - ولكل حكم.
- ٥ - الحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - فيه تفصيل - ولكل حكم.
- ٦ - الحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - جحدا وإنكارا عن عدوان كفر صريح يترتب عليه آثاره الشرعية بلا خلاف.
- ٧ - الحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - تقصيرا، أو كسلا، أو لآى علة مع الإقرار بالمشروعية ليس كفرا بل فسق وعصيان لا يوجب التكفير ولا الخروج على الحاكم.

٢. التوصيات:

- أ - الإسراع ببدء إنفاذ الأحكام الشرعية المعطلة فى مناحى الحياة العملية.
- ب - توحيد مؤسسات الدعوة الإسلامية العاملة لا سيما فى مجال (الوعظ) و (الإفتاء) تجنباً للتضارب والتناقض الذى يستفيد منه قادة جماعات الحكم على المجتمع بالكفر أو الجاهلية.
- ج - ترشيد أداء الجمعيات الثقافية العاملة فى الحقل الدعوى وذلك

بإخضاع أنشطتها الثقافية لمجلس أعلى للدعوة الإسلامية بالأزهر الشريف .

د- إنشاء مجلس للدعوة بمعاصمة كل مركز ومحافظة يضم في عضويته أساتذة جامعة وشيوخ معاهد أزهرية ومسؤولي الدعوة بالأزهر والأوقاف المحالين للتقاعد يكون مهمته وضع خطة الوعظ والإرشاد الملازم لكل منطقة مع ضرورة التنسيق مع الأجهزة المعنية .

هـ- العناية بإعداد الخطباء والدعاة وذلك بجعل نظام مالي خاص لهم وقصر تعيينهم على الاختيار والمسابقة وحسن السمعة والكفاءة العلمية وتيسير مهمة ممارسة أعباء الدعوة بالمنطقة التي يوجد بها المسجد المعين به وعلى أن يتصل اتصالاً وثيقاً بشرائح المجتمع في دائرة مسجد ويحاول المشاركة في حل مشاكلهم .

و- إفساح المجال في الوسائل الإعلامية للمواد الدينية لا سيما من العلماء والدعاة الأمناء .

ل- إعداد قوافل وندوات التوعية من العلماء وخاصة الفقهاء الذين يتمكنهم من عرض الأدلة والبراهين واستنباط الأحكام إزالة الشبهات ودحض المزاعم .

ح- التوسع في إنشاء معاهد إعداد الدعاة والدراسات الحرة بمساجد عواصم المراكز والمحافظات لنشر الوعي الإسلامى الصحيح واستفراغ الجذوة المتقدة في نفوس الشباب لخدمة الدعوة من خلال المؤسسات المعتمدة .

ط- إسناد المناصب القيادية في مؤسسات العلم والدعوة إلى شخصيات لها قبول جماهيرى تتسم بالوسطية لا المهادنة لسد باب فقد الثقة بين

الشباب وبعض العلماء.

ظ - عمل استنفار على شتى المستويات العلمية لمجابهة فكر التكفير والخروج المروق وذلك بجعل من شروط الترقى فى الوظائف العلمية المشاركة فى الدعوة (تحدثا وكتابة) ولا سيما فى جامعة الأزهر والكليات المناظرة والمعاهد الأزهرية.

ك - عمل استطلاع بين فئات المجتمع من الأجهزة الإدارية والعلمية المعنية لحصر شبه واسباب ومعالجة فكر التطرف المنسوب إلى الدين، وعرضها بأمانة على لجنة علمية متخصصة مشكلة من ذوى الخبرة لعمل دراسة وأسلوب معالجة.

خ - عمل حوارات مستمرة بين لجنة (كبار العلماء) والشباب المنخرط فى هذه الجماعات وعدم تسفيه أقوالهم ولا السخرية من معتقداتهم وعدم التعالى من قبل الأجهزة المعالجة عليهم.

م - أسلعة الشارع بإزالة ملصقات الإباحية وتحجيم أماكن اللهو ومنع نشر أبحاث ومقالات الطعن فى الدين والسخرية منه.

ن - تغليظ العقوبات على المكفرين ردعا وزجرا لهم.

هذا إن أردنا بحق تخفيف منابع التكفير والتجهل والخروج والمروق.

ف - حسن عرض المواد العلمية فى المدارس والجامعات والمساجد.

ق - منع الوسائل الإعلامية من عرض ونشر الفاظ الغمز واللمز والسخرية من الدين التى تولد جرأة وخروج ومروق وكراهية من الغيورين على حرمان الدين وشعائره لا سيما من أصحاب الحمية والغيرة.

• • •

المراجع

١. القرآن الكريم

التفسير وعلوم القرآن الكريم

٢ - ابن كثير : طبعة دار القرآن ببيروت .

٣ - الرازي : طبعة دار الغد العربي .

٤ - الألوسي : طبعة المنيرية .

٥ - القرطبي : طبعة دار الكتب العلمية .

السنة النبوية وعلومها

٦ - سنن ابن ماجه : طبعة الحلبي .

٧ - سنن أبي داود : طبعة استنبول .

٨ - سنن الترمذي : طبعة دار الفكر .

٩ - السنن الكبرى : طبعة حيدرآباد .

١٠ - صحيح البخاري : طبعة دار إحياء الكتب العلمية .

١١ - صحيح مسلم : طبعة الحلبي .

الفقه الإسلامي وعلومه

١٢ - الأشباه والنظائر : لابن نجيم - طبعة دار الفكر .

١٣ - الأشباه والنظائر : للسيوطي - طبعة الحلبي .

- ١٤ - البحر الرائق : طبعة أولى
١٥ - الذخيرة للقوافي : طبعة أولى
١٦ - مغنى المحتاج : طبعة الحلبي
١٧ - المجموع : طبعة الحلبي
١٨ - المغنى : طبعة الرياض، النور الإسلامية
١٩ - المحلى : طبعة مكتبة الجمهورية العربية

• • •

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٦٥٥	الإفتاحية
٦٥٨	تمهيد: مدخل إلى الحكم والتحكم
٦٥٨	المطلب الأول: معنى الحكم والتحاكم
٦٥٩	المطلب الثاني: مفهوم الحكم بما أنزل الله تعالى
٦٦١	المطلب الثالث: حدود وضوابط الحكم بغير ما أنزل الله تعالى
٦٦٣	البحث الأول: مضار التكفير بغير حق
٦٦٣	المطلب الأول: عقوبات التكفير بغير حق
٦٦٤	المطلب الثاني: التحرز عن تكفير المسلم
٦٦٦	البحث الثاني: آثار قبول الإسلام واستلامته
٦٦٦	المطلب الأول: العصمة المقومة للمسلم
٦٨٣	المطلب الثاني: جريان أحكام الشريعة الإسلامية
٦٨٤	المطلب الثالث: استحقاق الحقوق الشرعية
٦٨٥	البحث الثالث: التكفير الولي (الجماعي)
٦٨٨	المطلب الأول: حكم الحكم بغير ما أنزل الله تعالى جحداً
٦٨٨	المطلب الثاني: حكم الحكم بغير ما أنزل الله تعالى تقصيراً
٧١٥	المطلب الثالث: رسالة نصحيح وإرشاد
٧٢٥	الخاتمة
٧٢٥	• النتائج
٧٢٥	• التوصيات
٧٢٨	المراجع
٧٣٠	الفهرس